الحرية

اسبوعية سياسية عربية

AL-HOURRIAH - No. 562 - 12-4-1971 - BEYROUTH • بيروت - ١٢ - ٤ - ١٩٧١ - العدد ٥٦٢ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

موضوعات مجموعة «المانيفستو» حول الخط العالمي :

قضايا النضال البروليتاري في البلدان الرأسمالية المتقدمة

- التنظيم الديمقراطي والمطالب المشتركة في الحركة المطلبية الأخيرة
- مواقف الاتحاد العمالي العام : تنظيم القاعدة العمالية هو الجواب على تواطؤ الاتحاد
- دولة المصارف والوكالات تحل مشاكل التعليم : حلول الدولة تخدم طلاب الجامعات الخاصة





التصميم على تصفية نهائية للمقاومة على أرض الأردن والصيغة الأردنية للحل السلمي

المعركة الاخيرة التي خاضها النظام الاردني ضد المقاومة هي العمليه النهائية لتصفية وجود المقاومة على أرض الاردن .. فالمعارك السابقة انتهت الى ابقاء تشكيلات الفدائيين في منطقة جغرافية محصورة تمتد ما بين اربد وجرش وعجلون . وكانت المعركة التي جرت في اربد منذ فترة قد ابقت على توازن عسكري في المدينة بين المقاومة والجيش الاردني ، تتيح لحركة المقاومة تأمين طريق مواصلات وتموين لمعاقل الفدائيين في احراج عجلون .

من هنا تبرز الاهمية العسكريه ، وبالتالي السياسية ، للمعركة الاخيرة في اربد .. فهي تهدف الى محاصرة الفدائيين في قواعدهم تمهيداً لعملية نهائية في التصفية ، وكانت النتيجة الاولى لمعركة اربد هي ما اعلنته مصادر المقاومة من أن القوات الاردنية قد فرضت حصارا شديدا على قواعد الفدائيين في منطقتي جرش وعجلون، وحالت دون وصول التموين لها .

واذا كانت السلطة الاردنية تعتمد في مضيها لتصفية المقاومة على توازن عسكري أصبح لصالحها بعد معارك ايلول ، فان ما ابرزته الاحداث الاخيرة من طاقات نضالية ومعنوية عند جماهير الشعب الفلسطيني حين خرجت مظاهرات نسائية — وسط النار — من قلب مخيم اربد ، ومظاهرات اخرى في العاصمة عمان ، تتحدى قوة السلطة.. ان ما أبرزته هذه المظاهرات لهو تأكيد على ارتفاع المعنويات النضالية التي تعيشها الجماهير بالرغم من كل حملات التصفية المستمرة .

ولكن لماذا يستمر النظام الاردني في عملية تصفية المقاومة ، ولماذا ينفرد عن الانظمة العربية، حتى المعنية منها بالتسوية السلمية ، بموقف منعزل لا يأبه للاستنكار الشامل الذي يحيطه الان ؟

كان النظام الاردني ، في البداية ، يطرح صيغة للتسويه السلمية لا تختلف باطارها العام عن الصيغة العربية الرسمية : الموافقة على قرار مجلس الامن ، ومن ثم القبول بمشروع روجرز .

الا ان للنظام الاردني حسابات داخلية تختلف عن الحسابات العربية ، فهو يريد حسم التناقض الداخلي بينه وبين المقاومة المسلحة ليكون الطرف المسيطر على الاردن ، والطرف الوحيد في مفاوضات التسويه السلمية ، فالحفاظ على « وحدة المملكة الهاشمية » هو هدف عملية التصفية وضرب المقاومة .

ومن هنا فان الصيغة الاردنية للحل السلمي تتضمن ، في داخلها ، عملية حسم التناقض الداخلي مع المقاومة الفلسطينية لصالح السيطرة الكاملة للنظام الاردني الهاشمي .

أما الصيغة العربية للحل السلمي ، فقد كانت تعتبر أن التوازن الدقيق بين النظام الاردني وحركة المقاومة هو وحده الذي يحافظ على « العامل الفلسطيني » ضمن حدود التسوية العربية الشاملة او ما سمي بالحل العربي : لا الحل الفلسطيني ، او الاردني او المصري او السوري .. فوجود « العامل الفلسطيني » ضمن مظلة التسوية الشاملة ضروري لاعطائها « شرعية فلسطينية » لا يمكن ان تحصل الا بايجاد حل لمصير الفلسطينيين .. لذلك كان الوضع العربي الرسمي يريد ارجاع المقاومة الى حجمها الطبيعي من ناحية ، ويريد « تحولا سلميا » ومن داخلها — بواسطة القوى المؤهلة في صفوفها — للقبول بالتسوية عبر القبول بمشروع دولة فلسطينية من ناحية اخرى . كانت الصيغة العربية للحل السلمي — اذن — تتضمن ضرورة الدولة الفلسطينية ، بينما كانت الصيغة الاردنية تتضمن تصفية المقاومة نهائيا ، والحفاظ على وحدة المملكة الهاشمية

— يطرح الملك حسين في رسالته المشهورة للرؤساء والملوك العرب انشاء كيان فلسطيني تمثله جبهة تحرير فلسطينية تشترك مع الطرف الاردني في المفاوضات ، وتتحدد العلاقات بين الضفتين الشرقية والغربية بصيغة اتحادية ضمن وحدة المملكة — .

هذا هو التناقض الذي برز بين النظام الاردني والوضع العربي الرسمي بعد معارك ايلول . فالوصاية العربية التي انتهى اليها مؤتمر القمة في ايلول بوجود لجنة المتابعة برئاسة الباهي الادغم في الاردن ، كان المقصود بها ابقاء التوازن المطلوب بين النظام الاردني والمقاومة .. الا ان النظام الاردني اخذ يستغل الموقع العسكري الداخلي الذي اصبح لصالحه بعد ايلول ، ليمضي في خطة تصفية المقاومة .

وهكذا بدأ النظام الاردني منذ شهرين واكثر يضع العراقيل تلو العراقيل امام اللجنة العربية حتى طلب انهاء مهماتها وتجميد اعمالها .

وبانتهاء الوصاية العربية أصبح الملك في « موقع مستقل » يطرح صيغته الاردنية في التسوية السلمية . ولكن ثقل التسوية الرئيسي هو في مكان اخر .. في الجبهة الغربية حيث تمثل القاهرة الطرف الرئيسي في التسوية . وانصرفت الجهود العربية والدولية الى المفاوضات الدائرة بين مصر واسرائيل عبر يارينغ ، واخذ الملك حسين يعتبر انه عزل عن مفاوضات التسوية .. الا أن الصيغة المصرية للحل السلمي جابهت ، في النهاية ، التصلب الاسرائيلي في مسالة تعديلات الحدود ، والشرط الاسرائيلي لمصير قطاع غزة والضفه الغربيه برفض الدولة الفلسطينية . واذا كان الموقف الاميركي يتباين في مسالة تعديلات الحدود بشأن سيناء وشرم الشيخ ، الا انه بالنسبة للضفة الغربية والاردن يترك الباب مفتوحا للموقف الاسرائيلي .. كما أن الموقف الاميركي بشأن مشروع الدولة الفلسطينية غير حاسم ، فهو يتردد بين دعم الموقف الاردني في الحفاظ على وحدة المملكة وبين صيغة فلسطينية مستقلة ، وبدأ يميل لصالح الموقف الاردني بعد ايلول .

وأمام المأزق الاخير للمفاوضات ، نتيجة التصلب الاسرائيلي ، وتعذر الدخول الى « مدخل عملي » للتسوية ، عاد الملك حسين للتحرك لتصفية المقاومة نهائيا .. فالصيغة الاردنية أكثر انفتاحا على الشروط الاسرائيلية ، واسرائيل تشير بوضوح الى أن مصير قطاع غزة مرتبط بالاردن عبر ممر في داخل اسرائيل ، كما أن النظام الاردني في موقعه الضعيف قابل لتقديم تنازلات بشأن الحدود . واذا كان النظام الاردني غير قادر على اجراء تسوية منفردة ، الا أن صيغته وموقفه من تصفية المقاومة تدخل ضمن حسابات التصلب الاسرائيلي ، وتجعل موقفه مرهونا بقدرة اسرائيل على فرض الشروط التي تريد على الصيغة العربية للتسوية .

● ● ●

هذا هو الاطار السياسي للتحرك الاردني الاخير ضد المقاومة . وهذا يفسر التناقض بين المواقف العربية الرسمية للانظمة العربية المعنية بالتسوية وبين النظام الاردني ، فالوضع العربي يرى أخطار ما يحدث في الاردن من تصفية شاملة ونهائية للمقاومة ، فهو يريد أن تظل المقاومة في مواقعها ، كما أنه أصبح بحاجة لها كورقة ضغط مطلوبة — من جديد — أمام مأزق التسوية السلمية والطريق المسدود الذي وصلت اليه . لذلك عم الاستنكار والسخط الموقف العربي الرسمي ، وانطلقت الاذاعات العربية في موجة تأييد دعاويه للمقاومة أعادت للاذهان « مرحلة ما قبل أيلول » حين كانت المقاومة بالنسبة للانظمة العربية ، ورقة ضغط مطلوبة .. ولكن هل يستطيع الوضع العربي الرسمي ان يتدخل باكثر من حملات الاستنكار الدعاويه ، لوضع حد للمخطط الاردني في تصفية المقاومة ، وما هي مواقع المقاومة في كل ذلك ؟

هذا ما سنتناوله في العدد القادم .

دولة المصارف والوكالات "تحل" مشاكل التعليم :

حلول الدولة تخدم طلاب الجامعات الخاصة

« نحن مصممون ، من أول الطريق ، على أن نحقق من مطالب الطلاب ما نراه حقا وما يمكن تحقيقه انيا .. » و« لقد ورثنا الاخطاء ولم نخلقها ولذلك لا نقبل بأن يظلمنا احد نتيجة اهمال الاعوام الماضية .. » . بهذا المنطق حاولت الدولة ، منذ البداية ، حل مشكلة الخريجين التي طرحها تحرك طلاب الجامعة اللبنانية : الوعود الزائفة، التنصل من المشكلة .

لكن هذا المنطق في معالجة وضع الخريجين كان عاجزا ، لوحده ، عن تحقيق مطلب الدولة في انهاء التحرك الطلابي على الرغم من « استخدام كل وسائل الاعلام البصرية والسمعية» واعتماد اساليب متطورة في التضليل لتمريره . لذا ، فقد بحث مجلس الوزراء في جلستين له خلال الاسبوعين الماضيين هذه المشكلة ليقدم ما يستطيعه من « حلول » ، اتت تؤكد عجز الدولة عن حل المشكلة الا في الاطار الذي يكفل الحد من عدد المتعلمين المتزايد . ففي ظل اية ظروف اتت « حلول » الدولة هذه ؟ وما هي نوعيتها ؟ وماذا كانت ردود الفعل المختلفة حولها ؟.

ظروف التحرك الطلابي وتكريس دور التعليم الخاص

لقد اتت مشاريع الدولة لحل مشكلة الخريجين لتنسجم مع الظروف التي مر بها التحرك الطلابي ، ولقد تميزت هذه الظروف :

أولا : بانحسار التحرك الطلابي وفقدانه لعناصر الضغط اللازمة لارغام الدولة على تحقيق المطالب . فعدا أن التحرك بات مقتصرا على طلاب الجامعة اللبنانية دون سواهم . بعد تخلي طلاب بقية الجامعات وعجز اللجنة التنفيذية عن استقطاب الثانويين على قاعدة مطالب مشتركة كفيلة بتأمين استمراريتهم في التحرك . عدا ذلك فان هذا التحرك لم يتخذ اي شكل تصعيدي خلال الاسبوعين الماضيين بل على العكس من ذلك فقد اتخذ وجهة التراجع بحيث افسح المجال لعناصر ضمن الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية للمطالبة بتعليقه .

ثانيا : بتكريس الدور الذي تلعبه الجامعات الاجنبية في لبنان ، وبصورة خاصة الجامعة اليسوعية ، وذلك بعد تراجع اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية عن موقفها بصدد « الغاء دويلات التعليم الخاص في لبنان » لحساب جامعة وطنية حقيقية . فالمعركة التي فجرها تحرك طلاب الجامعة اللبنانية كان لا بد ان تتناول وضع التعليم العالي في لبنان بشقيه الرسمي والخاص ، اذ انها كانت تتجه نحو تغيير الدور الذي تلعبه الجامعة اللبنانية حاليا باتجاه دور ووضع مختلفين ، يفقدان الجامعات الاجنبية مبررات وجودها على الصعيد التعليمي . وتحقيق مطالب طلاب الجامعة اللبنانية بالنسبة للخريجين سواء ما تناول منها الحل الآني (الكفاءة ، المعلمين ...) او ما تناول الحل الجذري (الكليات التطبيقية) ، كان يعني خطوة على طريق انتصار التعليم الرسمي على التعليم الخاص . من هنا ، فقد كان طبيعيا أن تتصدى الجامعات الاجنبية لتحرك طلاب الجامعة اللبنانية ، وكان طبيعيا أيضا أن تقود الحملة الجامعة اليسوعية ، ادارة وطلابا ، اذ أن اغلبية طلابها هم من اللبنانيين الذين تتعارض مصالحهم ومصالح طلاب الجامعة اللبنانية . لذا ، فقد تحركت الادارة في اليسوعية ، تداركا لاي احتمال يمكن أن تؤدي اليه المعركة التي يخوضها طلاب الجامعة اللبنانية ، فقدمت مشاريع تتناول التعليم العالي (رابطة الجامعات ، مجلس الامناء) من شانها تطويق هذه الاحتمالات وتعزيز مواقع سيطرة التعليم الخاص . ثم تبعها اتحاد الطلاب هناك متخذا وجهة الدفاع عن وجودها . لقد كان هذا التحرك كفيلا بازالة اي « وهم » من ذهن طلاب الجامعة اللبنانية في دفع معركتهم حتى النهاية .

أما اساتذة الجامعة اللبنانية فقد اصدروا بيانا « خطيرا » ردا على محاولات الوصاية لا يعدو أن يكون دفاعا عن استقلال الجامعة الشكلي في حين أن دورها الحالي هو الذي يعطي الوصاية للجامعات الاخرى في مجلس واحد . في حين أن استقلالها الفعلي هو في الدور الاخر الذي يمكن أن تلعبه والذي يشكل مضمون مطالب طلاب الجامعة اللبنانية والذي لم يملك الاساتذة من الخطوات للدفاع عنه الا « التفويض الى مجلس الجامعة اللبنانية اتخاذ الخطوات التي يراها مناسبة لمساندة المطالب الطالبية» .

في ظل هذا الوضع ، الذي تميز بتكريس دور التعليم الخاص ، وانحسار التحرك الطلابي ، وتراجعه ، اتت مشاريع الدولة بالنسبة للمطالب المختلفة بما ينسجم مع هذا الوضع .

فلنتناول هذه المشاريع .

لقد برزت مشكلة الخريجين في الجامعة اللبنانية في مظاهر ثلاث :

أ ـ وهو يتمثل في صراع مع نقابتي المحامين والمهندسين وهو يتناول فرعي الحقوق والهندسة المعمارية .

ب ـ ويتمثل في وجود فروع ومن ثم اجازات ومجازين ، غير محددة مواطن استعمال هذه الاجازات ولا كيفية استعمالها من قبل هؤلاء المجازين وهما فرعان : العلوم السياسية والادارية والعلوم الاجتماعية .

ج ـ اما المظهر الثالث فهو يتناول الاجازات التعليمية وتتوزعه فروع ثلاث : العلوم ، الاداب والعلوم الانسانية والتربية . هذا بالاضافة الى فروع اخرى كالرسم والصحافة وادارة الاعمال . أما المطالب فهي تتناول الغاء الحواجز للانتساب الى المهن الحرة وافساح المجال امام الخريجين ضمن أدارات الدولة وقطاعاتها وبصورة اساسية قطاع التعليم ، الى جانب مطلب الكليات التطبيقية الذي يشكل ، الى حد ما ، الحل الجذري لمشكلة الجامعة اللبنانية .

لقد بحثت الدولة هذه المطالب باتجاه ايجاد الحلول لها انطلاقا من «المخطط» الذي نص عليه البيان الوزاري للحكومة الراهنة : « مراجعة كل برامج التربية والتعليم ، اكاديمية كانت ام مهنية ، في ضوء التخطيط العام ، بحيث ينتظم التخرج من المدارس والجامعات على اساس توافر الاعمال وتزايد الحاجات ، فلا تزداد بطالة المتعلمين الذين لا اعمال لهم .. »

ومسالة توافر الاعمال محدودة مما يستتبع بالضرورة الحد من عدد المتعلمين كي لا « تزداد البطالة » . على هذا الاساس عالجت الدولة المطالب المطروحة بمشاريعها .

فالحل الجذري (الكليات التطبيقية) اي الدور الاخر الذي يمكن أن تلعبه جامعة وطنية حقيقية لم يرد ذكره في مشاريع الدولة المختلفة وذلك انسجاما مع اتجاه الابقاء على دور الجامعات الخاصة في لبنان . بل على العكس من ذلك فهي في صدد درس مشروع قدم لها من جانب بعض المراجع في الجامعة اللبنانية يقضي بانشاء « معهد لتخطيط العنصر الانساني وانمائه (!) » تابع للجامعة اللبنانية ، اي مزيدا من الهزال للدور الذي تلعبه الجامعة الوطنية حاليا .

اما المظهر الاول الذي تبرز فيه مشكلة الخريجين والذي يتناول المجالات المفسوحة امام الطلاب عبر المهن « الحرة » المحاماة والهندسة المعمارية . فمشاريع الدولة التي صدرت حتى الان ، لم تات على ذكر الهندسة وأوضاعها . وهي بصدد معالجة مسالة المحاماة قد استبدلت المظهر الذي يبرز به الحاجز الذي وضعته نقابة المحامين بمظهر اخر . فبدل سنتي كفاءة تشمل موادا بصورة منفصلة فقد دمجت مواد هاتين السنتين ضمن برنامج السنوات الاربع للاجازة ، اي انه بالاضافة الى مواد الاربع سنوات سوف تضاف مواد سنتين ، كل ذلك وطلاب الجامعة اللبنانية يعانون من تضخم البرامج وتشابكها ، اكثر مما يعانون من امتداد فترة الدراسة .. وهذا الحل جاء لينسجم مع مصالح الطلاب الذين لا يعانون مشكلة برامج ، اي الطلاب المتفرغون للدراسة ، طلاب الجامعات الخاصة ، وبصورة خاصة طلاب الجامعة اليسوعية .. اذن فالحل اتى بحدود الرد على مصالح طلاب الجامعات الخاصة وهو عندما وصل الى طلاب الجامعة اللبنانية تحول لعائق بمظهر اخر .

اما فيما يتعلق بالاجازات ذات الاستعمال غير المحدد ومجازوها عاطلون عن العمل من زمان ، فرد الدولة كان في جانب منه غاية في الطرافة : لقد اعمل وزير التربية فكره وشغل الاقطاب في وزارته حتى يخرج باستنتاج مؤداه أن طبيعة الاختصاص في العلوم السياسية والادارية لا تنطبق على شروط الاجازة التعليمية . في حين أن هذه المسالة بديهية للغاية . ولم يكن مطلب معادلتها بالاجازة التعليمية لتعليم مادة التربية المدنية الا حلا لمشكلة خريجين من كلية تضمها جامعة الدولة التي للوزير الوصاية عليها لا يجدون اي مجال للعمل عن طريقها . هذا جانب ، اما الجانب الاخر فقد ردت عليه « باقرار مبدأ اعطاء الافضلية في ملء المراكز الخالية في الوظائف الفنية لاصحاب الاختصاص على أن تكون مواد الاختصاص الزامية في مباراة الدخول الى الوظيفة الفنية » ، اولا اقرار مبدئي ، اي على صعيد التنفيذ العملي لا يعني شيئا . ثانيا ، فهو يشمل كل اصحاب الاختصاص ، اي انه ، وفقا لمواد الامتحان ، سيكون لصالح طلاب في اكثريتهم لم يتعرفوا على ما يسمى بالجامعة اللبنانية ، وثالثا ، للوظائف الفنية وهي محدودة مع العلم أن عدد خريجي العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية وحدها يتراوح كل عام ما بين الـ ٦٠ و ٨٠ .

تبقى مسالة الاجازات التعليمية وهذه تتناول الى حد ما ، طلاب الجامعة اللبنانية . وهذه المسالة تستند بصورة اساسية على توسيع التعليم الرسمي بمختلف مراحله ، وامكانية حلها تنطلق من مخطط يأخذ هذه الوجهة . أما مشروع الدولة لحل أزمة حملة الاجازات التعليمية من ثلاث كليات انشاتها الدولة في الجامعة اللبنانية (التربية ، الاداب والعلوم) فهو : « اقرار مبدأ زيادة عدد اساتذة التعليم في ملاك المدارس الثانوية بالنسبة الى عدد المتعاقدين فيها » . اذن هو لا يتعدى الاقرار المبدئي ، لكن على صعيد التنفيذ العملي لا يعني شيئا . ما هو العدد الذي سيتعين كل عام من الخريجين ؟ هذا لا يدخل ضمن مبادىء الدولة ! وما حاجة ملاك التعليم للمعلمين وما هي النسبة المذكورة كل عام ؟ هذه تخرج عن دائرة معارف الدولة . على كل حال فالدولة قد احتاطت للامر . فلم تشأ الغاء التعاقد ولو لفترة ، بحيث أن هذا الباب يمكنها من استعماله كمخدر ، عبر توزيع ساعات التعاقد على اوسع قاعدة من المجازين عن طريق تخفيضها . تبقى المشاركة في مجالس الادارات ، فالدولة اقرتها بصورة مبدئية اولا ثم احالت مشروع قانون معجل ، فهذا النوع من المشاركة (راجع اعداد « الحرية » السابقة) تعرف الدولة انه لا فعالية له . على كل حال لقد شاء الوزير أن يعبر بوضوح عن فعالية هذه المشاركة ، فادخل تعديلا حول النصاب بحيث يمكن انعقاد مجلس الجامعة او الكليات بدون حضور الطلاب .

هذه هي الخطوات « الجدية » التي ردت بها الدولة على اضراب لطلاب الجامعة اللبنانية مضى عليه اكثر من أربعين يوما . أما الباقي والذي تمثله تصريحات وزير التربية فوعود كاذبة ليس الا . من هنا يتبين لنا ان نوعية الحلول التي تقدمت بها الدولة ترد بصورة رئيسية على مصالح طلاب من فئات غنية هي قليلة الوجود في الجامعة اللبنانية . وعندما يصل الحل الى الطلاب في الجامعة اللبنانية يتحول الى عائق لاقفات أبواب التعليم بوجههم حفاظا على مصالح الطبقة المسيطرة في النهب والاحتكار .

هذا كل ما عند الدولة بشأن الطلاب حاليا ، وصائب سلام يصرخ ان « ... الباب مفتوح امام الطلاب الايجابيين والراغبين في تحقيق مطالبهم ، أما من يريد أن يطلب شيئا غير معقول فلا يمكننا ارضاؤه يوما » . و « الايجابيون » يردون على هذه الخطوات بأحسن منها :

ـ مجلس الجامعة اللبنانية وجلسة استثنائية عقدها بتاريخ ٢ـ٤ـ١٩٧١ « قرر .. التوجه بالشكر الى مجلس الوزراء وعلى رأسه رئيس الجمهورية ، للبادرة التي قوبلت بها مطالب الطلاب ، وللمقررات التي صدرت .. والتي من شانها أن تساعد على عودة الحياة في الجامعة اللبنانية الى مجراها الطبيعي .. » . فالمجلس الذي انتفض لاستقلال الجامعة الشكلي مع الابقاء على دورها الحالي عندما لم يتخذ خطوة فعلية لتأييد الطلاب ، لا بد وان يهلل ، خصوصا بعد تحذير الدولة ، للبادرة التي ترد في احسن الحالات على أزمات الجامعات الخاصة وان يكون ايجابيا .

ـ والايجابي اتحاد اليسوعية بأن المطالب قد تحققت وهي : « ١ » مشاركة الطلاب في المجلس الاستشاري « ٢ » تاليف لجنة مشتركة لدرس القضايا الطالبية ، « ٣ » انشاء رابطة للجامعات ، الغاء سنتي الكفاءة .. وتحقيق المطالب المحقة للجامعة اللبنانية » . رد ينسجم بالطبع مع موقعه وموقع الجامعة التي ينتمي اليها .

ـ اما اللجنة التنفيذية فقد تبين انها تضم الكثير من الايجابيين ، فالصراع يدور حول انهاء الاضراب بعد بادرة الدولة يوم الاربعاء الماضي .

لقد حشرت الدولة جبهة عريضة من المسؤولين واللجان والهيئات حتى تمكنت من الخروج بهكذا حل ، فاعطت من « عندها » كل ما هو « معقول » . فماذا عند الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية من رد ، وهل كان من المعقول أن تعطي اكثر من ذلك ، ماذا عن العناصر المتوفرة للتحرك الطلابي ؟ هذا ما سنتناوله في الاعداد القادمة .

الحرية

صاحب الامتياز
محسن ابراهيم

المدير المسؤول
حسن فخر

مدير الادارة
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة المعاملة ـ محلة رأس النبع ـ بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ـ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ـ لبنان

الخليج العربي

سلاح الجو البريطاني يتدخل بعد الهزائم المتلاحقة لجيش قابوس المرتزق

■ الثوار يقصفون محطة الاذاعة في صلالة

تتخذ هجمات جيش السلطنة المرتزق وطائرات سلاح الجو الملكي البريطاني طابعا هستيريا بعد سلسلة الحملات الفاشلة التي قام بها الجيش بعد تغيير سعيد بن تيمور .

فالطائرات البريطانية تقصف القرى والمدن والمراعي بالقنابل الفوسفورية من أجل افناء كل المواطنين المؤيدين الثورة . وقد وصلت سلسلة الحملات الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حيث تشن الطائرات يوميا العديد من حملات الاستطلاع وضرب مواقع وخطوط التموين القريبة من قرية «حوف» . أما جيش السلطنة فبالرغم من المحاولات المضنية لرفع مستواه القتالي ومعنوياته الا أن الهزائم العسكرية التي لحقت به قد سببت العديد من النكسات للمخطط العسكري البريطاني . فقد حملت الينا الانباء ونحن في المنطقة الغربية ان سرية كاملة يقدر عدد أفرادها بـ ١٥٠ جندي وضابط قد سلمت نفسها بعد أن نفذت ذخيرتها وبعد أن وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة جيش التحرير الشعبي في منطقة الخط الاحمر . وهذه الهزيمة التي لحقت بجيش المرتزقة الذي يقوده ضباط بريطانيون قد أجبرت قابوس على ترك صلاله والتوجه الى مسقط للتداول مع المعتمد البريطاني هناك خاصة بعد أن ضرب الثوار محطة الاذاعة في صلاله وأسكتوها عن البث منذ ٢٠ يوما . وقد نقل الينا الرفاق الهاربين من صلاله بأن العاصمة قد تحولت الى بؤرة لكل المستشارين والخبراء البريطانيين وعملاء السعودية وقابوس الا أن الجو الشعبي في توتر مستمر حيث لا يستطيع العملاء الخروج من منازلهم بعد غروب الشمس ، كما أن الجماهير الشعبية يتزايد سخطها وتذمرها ولا يجد العديد من المواطنين مخرجا الا الهروب الى الجبل . الا ان الجبهة قد استطاعت ان تثبت وجودها في العاصمة وأن تشكل عنصر ازعاج شديد للسلطنة والعناصر الرجعية المتواجدة هناك .

منذ أيام وقبل تدمير الاذاعة ، شنت السلطات سلسلة من الشتائم والاكاذيب على جماهير الثورة ووصلت الى حد انها قررت بأن هؤلاء المواطنين لا يستحقون الا الافناء التام ودعت « المخلصين » الى اللحاق بركب قابوس حتى لا يشملهم التدمير .

وبالاضافة الى الطابع الهستيري الذي تعيشه السلطنة وعملائها في صلاله ، تحاول السلطات تزييف كل الاحداث التي تعيشها المنطقة . فبالرغم من أن الثورة قد استطاعت ان تلحق هزيمة منكرة في فرقة صلاح الدين التي انشاها البريطانيون للعناصر الرجعية التي هربت من الثورة اذ قتلت قائد الفرقة سالم مبارك ، فان الاذاعة تقول بان هذا العميل لم يستشهد برصاص الثورة وانما « استشهد بالسكتة القلبية » !!

ان الامر الملفت للنظر هو الاصرار العنيد الذي تتمتع به جماهير المنطقة على مواصلة النضال ، فبعد ان خرجت الثورة منتصرة من حملات أيلول والمحاولة الانقسامية التي خطط لها ضابط المخابرات في صلاله ، استطاع جيش التحرير ان يحقق العديد من الانتصارات العسكرية خاصة في المنطقة الوسطى وبالتحديد على الخط الاحمر حيث يحاول جيش المرتزقة ان يفتح الطريق البري الذي يربط صلاله بمسقط والذي تسيطر عليه الثورة منذ أكثر من سنة . كما أن الروح المعنوية العالية التي يتمتع بها جيش التحرير والميليشيا تقابل تقهقر معنويات جيش المرتزقة الذين يحاربون بلا قضية ويقدمون انفسهم كبشا يحمي المصالح البريطانية والاميركية في المنطقة .

من الواضح تماما أن الثورة قد استطاعت ان توضح العديد من الامور للمواطنين بعد تغيير سعيد بن تيمور وتكشف لهم زيف المسرحية التي قامت بها بريطانيا في السنة الماضية وان تعبأ طاقاتهم ضد العدو الاساسي . وقد أصبحت المعارك والانتصارات شيئا طبيعيا في منطقة ظفار حيث يتناقل المواطنون باستمرار اخبارها .

ويبدو ان بريطانيا تبني مخططها بالنسبة لظفار على أساس التدمير الشامل لهذه المنطقة للتخلص من كل الجماهير والعناصر الثورية . ولعل الاخطر من ذلك هو هذا الصمت التآمري الذي تقوم به أجهزة الاعلام العربية ـ باستثناء جمهورية اليمن الديمقراطية ـ وهذه الحملات التي يقوم بها سفراء ومندوبو العديد من الدول العربية « المتحررة » لامارات الخليج ومسقط . ان حملات الابادة والتدمير الشامل التي تقوم بها بريطانيا في ظفار يجب أن تواجه باستنكار شامل وواسع من قبل كل المنظمات التقدمية والوطنية العربية والعالمية . فبريطانيا تكرر تماما تجربة فرنسا في الجزائر .

عمليات عسكرية لجيش التحرير الشعبي

هذا وقد أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بيانا بالعمليات العسكرية لجيش التحرير الشعبي ، جاء فيها :

● بتاريخ ٢٢ـ٢ـ٧١ـ اشتبكت قواتنا في شرق المنطقة الشرقية مع دورية بحرية للعدو واستمر اطلاق النار لمدة نصف ساعة وقد اشتعلت النيران في احدى سفنه واستنجدت دورية العدو بطائرة عسكرية لحماية انسحابها . واشتبكت قواتنا مع الطائرة ولاذت بالفرار . ولم يصب أحد من قواتنا باذى .

وفي تمام الساعة السادسة مساء من نفس اليوم قامت وحدة المدفعية التابعة لوحدة لينين بقصف مركز على أهداف معسكر المعتدين البريطانيين « بالمعمورة » وتكبد العدو خسائر فادحة في الارواح والمعدات وتحصيناته .

وعادت قواتنا رافعة اعلام النصر .

● وبتاريخ ٢٣ـ٢ـ٧١ قامت فرقة المدفعية التابعة لوحدة لينين في تمام الساعة الخامسة والنصف مساء بقصف تحصينات العدو المحيطة بكوث طاقه ، وقد نتج من جراء هذا القصف اصابات بالغة في الارواح والمعدات وتدمير تحصيناته .

وعادت قواتنا وهي تحمل راية النصر .

● بتاريخ ١١ـ٣ـ٧١ تحركت سرية من قوات العدو الاستعماري ليلا شرقي مدينة طاقة والتي تبعد عن المدينة بخمسة كيلو . واثناء تحرك هذه القوات الاستعمارية اصطدمت بقواتنا المرابطة على طول الخط الساحلي واشتبكت معها في معركة ضارية استمرت لمدة ساعة كاملة وبعدها تراجع العدو الى مواقع خلفية .

وفي صباح اليوم التالي قام العدو بقصف المنطقة بدون تمييز لمدة خمس ساعات بالقنابل المحرقة بواسطة سلاح الجو الملكي البريطاني والمدفعية الطويلة المدى . وفي تمام الساعة الثالثة بعد الظهر من نفس اليوم شنت مجموعة من قواتنا الهجوم على قوات العدو المتراجعة لمدة عشرين دقيقة ولم تستطع قوات العدو الهاربة ، الانسحاب الا تحت ظل الطيران البريطاني . وقد نتج عن هذه المعركة قتل وجرح ٩ من جنود العدو ولم تصب قواتنا بأية خسائر .

وقد نتج من جراء قصف العدو للمنطقة الحاق اضرار في مواشي المواطنين واحراق مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية ..

خسارة الصحافة بوفاة هشام أبو ظهر



خسرت الصحافة اللبنانية بوفاة هشام ابو ظهر المفاجئة احد ابرز وجوهها . وكان صاحب « المحرر » قد توفي اثر نوبة قلبية مفاجئة في الساعات الاولى من يوم الخميس الماضي .

و « الحرية » تتقدم من اسرة « المحرر » ومن اسرة الفقيد باحر التعازي .

اضراب ومظاهرات الأربع ساعات

تضامن الجماهير اللبنانية مع المقاومة في وجه الحملات العميلة

في وجه عدوان حسين المستمر على المقاومة الفلسطينية ، أعلن اضراب عام في لبنان يوم الثلاثاء ، ٦ نيسان ، تضامنا مع المقاومة في معركتها ضد العميل الأميركي في الاردن .

وقد كانت الاستجابة لدعوة « الاحزاب والقوى التقدمية في لبنان » واللجنة السياسية العليا للفلسطينيين واسعة النطاق . فقد اضربت المدن اللبنانية الكبيرة كلها ، واذا كان اتساع الاضراب متفاوتا فهو قد شمل في كل الحالات أكثر من نصف المحلات . وعدا الاضراب ، نظمت تظاهرات جابت الاحياء ، وهتفت ضد مؤامرات الاستعمار وعملائه ، منادية بتنظيم عمال شعب فلسطين وجماهيره المكافحة .

منذ ١٩٦٧ ، كان اضراب الثلاثاء الاضراب الاول الذي يعلن تاييدا للمقاومة ، ومساندة لها في وجه محاولات التصفية الاستعمارية والعميلة . وقد كان لخطورة المحاولة الاخيرة ، وتصميمها على انهاء « عقبة » المقاومة ، الاثر الاكيد في استجابة الجماهير اللبنانية الوطنية .

واذا كانت الفئات الوطنية اللبنانية قد استجابت للدعوة الى التضامن مع المقاومة ، فقد لعب تنظيم هذه الدعوة دورا واضحا في هذه الاستجابة . خلال الاثنين كانت الاحياء الشعبية والاسواق التجارية لجان من « الاحزاب والقوى الوطنية » ووزعت بيانات الدعوة ، وحثت المواطنين على المشاركة بدون تردد في ابداء تضامنهم ومساندتهم للذين يخوضون معركة التحرير . كما شددت التظاهرات ، التي قامت صباح الثلاثاء ، على المشاركة : فقد اقفل عدد كبير من المحلات مع مرور تظاهرات الاحياء ، واغلقت محلات الوسط التجاري قبل أن تنطلق التظاهرة النسائية .

في هذا الظرف الذي تمر فيه المقاومة ، ومع اجماع الفئات الوطنية ، حتى تلك التي غالبا ما ترددت في السابق ، اختار الانتهازيون الذين ما زالوا يجرؤون على حمل اسم الشيوعية ، اختاروا ان يستنكفوا .. فلم يوقع « الحزب الشيوعي » بيان الاحزاب والقوى الوطنية ، ولم يشارك في الدعوة الى الاضراب ، دون أن يمنعه ذلك من الابتهاج بنجاح الاضراب في .. النبطية !

ان هذا الاستنكاف يؤكد من جديد ، عزلة الانتهازية اليمينية عن التيار المعادي للامبريالية في مواقفه الواضحة وتضامنه مع جناحه الفلسطيني المقاوم .

ولم تتاخر السلطة عن اعلان استنكارها للتظاهرة الوطنية الواسعة . فقد ادلى رئيس الجمهورية بتصريح يهاجم فيه « المخربين » والذين يبيتون لهذا البلد الخراب ! وتبعه بيار الجميل بنغمته الرتيبة . وهذا أمر مفروغ منه : فالحركة الوطنية تخيف الحكم الذي يعطف على حسين ، الحكم الذي يتلقى اللطمات يوميا من اسرائيل فلا يرى في الامر اعتداء ، ولا يرى موجبا للتصريح . فالعدو الداخلي للسلطة ، جماهير الشعب ، هو العدو الاكثر خطرا ..

مقاتلو الجبهة الشعبية الديمقراطية يصدّون هجمات قوات السلطة الأردنية

أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين البيانين العسكريين التاليين :

● بينما كانت احدى دورياتنا المشتركة مع قوات الصاعقة « طلائع حرب التحرير الشعبية » تتحرك في الساعة الواحدة والنصف صباح الاثنين ٥ـ٤ـ٧١ شمالي قرية « عمراوة » شمالي اربد تعرضت لقصف مدفعي ولرماية رشاشات ثقيلة من قبل قوات السلطة الاردنية العميلة .. مما دفع قواتنا للاشتباك مع كمائن السلطة المتواجدة شمال قرية عمراوة لمدة نصف ساعة ونتج عن ذلك :

● اسكات موقع رشاشين ..

● قتل وجرح عدد من قوات السلطة .

واثناء عودة الدورية الى قاعدتها زادت قوات السلطة من قصفها المدفعي مما اضطر قواتنا لقصف مواقع مدفعية السلطة الواقعة شمال غرب القرية قصفا مكثفا وشديدا ادى الى اسكات مدفعية السلطة وتكبيدها خسائر بالارواح .

● بينما كانت احدى دورياتنا تتحرك في الساعة التاسعة من ليلة ٩ـ٤ـ٧١ في منطقة « الزيتونة » الواقعة الى الشمال الغربي من قرية « عمراوة » تعرضت لنيران رشاشات السلطة العميلة بالمقطع مما دفع قواتنا للاشتباك مع كمائن السلطة لمدة نصف ساعة . مما ادى الى اسكات موقع رشاش ..

واثناء عودة الدورية الى قاعدتها تعرضت لقصف مدفعي شديد من مواقع السلطة شرقي قرية « عمراوة » وغربي « الشعيرة » مما دفع قواتنا لقصف مواقع مدفعية السلطة وتجمعاتها في الموقعين المذكورين قصفا شديدا لتغطية انسحاب الدورية .

وقد دام القصف المتبادل لمدة ساعة كاملة وشوهدت النيران مشتعلة في موقع السلطة العميلة شرقي قرية « عمراوة » مما ادى الى ايقاع خسائر فادحة في صفوف قوات السلطة في المعدات والارواح وعادت الدورية الى قاعدتها بسلام .

شؤون محلية

التنظيم الديمقراطي والمطالب المشتركة في الحركة المطلبية الأخيرة

من الملاحظات التي تكررت في الفترة الاخيرة ، وعلى هامش معركة الضمان الصحي والاضرابات الطلابية ، ملاحظة تتعلق بالمجلس النيابي . عندما تعرضت السلطة لاكثر حملات الجماهير اتساعا ، ولاكثر مطالبها الحاحا ، كان المجلس النيابي عاجزا عن أن ينعقد . فمن نصاب « يهرب » ، الى نقاش مشاكل ثانوية او محلية ، بدا المجلس ، الذي يفرضه على الشعب تمثيل مزيف ، على حقيقته .

وحقيقته هو انه لا يستطيع ان يحكم فعلا : لا يستطيع أن يرسم سياسة ، كما لا يستطيع ان يراقب تنفيذ سياسة مرسومة . فكل ما يتعدى المحافظ على الاوضاع السائدة ، اوضاع الاستغلال والتبعية الاستعمارية ، يتعدى امكانات النواب . توزيع الوظائف ، التوازن الطائفي ، رخص البناء في جبيل ، طرق الزهراني ، الحكومات البرلمانية .... هذا هو مجال عمل وفهم المجلس النيابي . وفي احسن الحالات ، يقدم المجلس تغطية «شعبية» — كما يقال بلا سخرية — لاجراءات لا بد منها ، تفرض خارج المجلس ، ودون رايه . وهذا ما حدث عشية تنفيذ الضمان الصحي ، عندما دعي « الاقطاب » النيابيون لتحمل مسؤوليتهم (!) في القرار الذي لا يد لهم في اتخاذه .

تجاه اوضاع التمثيل النيابي ، برزت مؤسسات جديدة ، هي المؤسسات المهنية . فالاتحاد العمالي العام شكل عنصرا فعالا في تعيين موعد البدء في تنفيذ الفرع الصحي من الضمان الاجتماعي ، وكان لضغطه وتهديده اثر كبير في منع عرقلة هذا التنفيذ . في مجال اخر ، بلغت معركة الطلاب الثانويين قمتها عندما طرح وزير التربية السابق غسان تويني ، مشروع تنظيم الرابطات وتنظيم اتحاد الثانويين . فقد بدا من الواضح ، ان للسلطة او لجماهير الطلاب ، ان المعركة سوف تربح او تخسر في هذا الميدان : ميدان تنظيم جماهير الطلاب . ولم يشذ الطلاب الجامعيون عن هذه القاعدة : لاول مرة خاض طلاب الجامعة اللبنانية معركة مع السلطة ، طوال ستة اسابيع ، ضمن اتحاد واحد . وفي المقابل ، عندما ارادت المدارس الخاصة ان تحكم قبضتها على معلميها ، من مجانيين وغير مجانيين ، عمدت الى النقابة الحالية تمدها بمعلمين مسجلين حديثا ، تنقلهم الى دار النقابة في سياراتها ، وتراقب انضباطهم الانتخابي . اي تفرض عليهم موشحيها .

ان الصلة بين هاتين الظاهرتين : تخلف التمثيل النيابي وتزايد وزن المؤسسات النقابية ، اساسية وهامة . فالنواب يمثلون مصالح مرتبطة مباشرة بالدولة ، لكن على قاعدة المنطقة التي يمثلونها : بطائفتها وتكتلاتها العائلية التقليدية . فهم القيمون المحافظون على حصة المنطقة والطائفة والكتلة العائلية ، في الوظائف ومخصصات وزارة الاشغال ووزارة الموارد المائية والكهربائية . كان يمكن لهذا فالدولة لم تعد تستطيع استقبال ولو جزء التمثيل أن يستمر لولا ان تغيرت الاوضاع :

ضئيل من الطامحين الى الوظيفة . وبعد أن تم بناء شبكة مواصلات ومدارس تغطي ، ولو نسبيا ، الحاجات الاساسية ، طرحت قضية بناء شبكة ذات وظيفة سياحية عامة ، او اقتصادية عربية . اي أن قاعدة العلاقات النيابية التقليدية ضاقت، وقاربت أن تستنفد .

من ناحية اخرى ، نمت مرافق جديدة ، من تجارية ومصرفية وصناعية ، بعيدة عن العلاقات التقليدية ، في قسم منها على الاقل . ولكن نموها لم يتم في فراغ سياسي ، ولا خارج العلاقات السياسية . فقد لعبت هذه العلاقات دوما دور الدرع الذي يحمي نمو المرافق السريع ، ويوفر له كل التسهيلات التي يحتاج اليها : السر المصرفي ، التغطية المرهقة للعملة ، التجارة الحرة ، المحافظ على علاقات دولية وعربية تكفل حماية الارباح الفاحشة . لكن هذا النمو اخذ يؤدي الى مشاكل لا يمكن أن تحل عن طريق حكم يقدم فقط التغطية السياسية ، فالالتحاق الكامل بالسوق الامبريالية ، عن طريق الاستيراد وحركة رؤوس الاموال بصورة خاصة ، ادى الى تركيب اقتصادي يخدم بصورة اساسية حاجات الامبريالية على حساب حاجات البلد الداخلية ، كما ادى الى ارتفاع مستمر في الاسعار يرهق معيشة الجماهير الكادحة .

العمل ، التعليم ، الصحة ، السكن ، البناء الاقتصادي والاجتماعي ، كلها مسائل تتعدى بكثير مجال الدائرة الانتخابية . فهي مسائل ناتجة عن تطور نظام علاقات اقتصادية وسياسية ، وعن روابط وصلت البلد كله بنظام امبريالي يسيطر على موارد منطقة عربية يشكل لبنان مدخلها الافضل . وهي مشاكل تطرح على جماهير لبنانية واسعة ، اينما كانت ، وتنتج عنها اوضاع عامة تجمع بين فئات مختلفة . وما ينتج يتطلب اجوبة سياسية . يتطلب مؤسسات سياسية تكسر طوق الدائرة والطائفة ، وتوازنهما . ويتطلب تنظيما اقتصاديا واجتماعيا يستطيع تلبية الحاجات الداخلية المستجدة والملحة. تجاه هذا التطلب المزدوج — المؤسسات السياسية والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي — لا تملك جماهير الحركة المطلبية وسيلة سياسية تستخدمها . فالمجلس النيابي اداة تزوير للحاجات الملحة ، كما اتضح مرارا ، لا سيما في الاشهر الاخيرة . لذلك برزت المؤسسات النقابية بينما بدا المجلس عاجزا، مكبلا . ولذلك تكرر الحديث عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما كثرت مشاريع تعديل قانون الانتخاب والاستفتاءات بشانه .

لكن بروز المؤسسات النقابية ليس بروزا عاما فهناك بروز مجدد يجب توضيحه .

في مختلف التحركات التي عددناها — الضمان، الطلاب ... — لم تكن فعالية المؤسسة النقابية مرهونة ببرنامجها ومطالبها . بل ان الاصح القول ان هذه الفعالية حصلت رغم البرنامج والمطالب التي غالبا لم تملك الحد الادنى من التحديد والالتزام بمصالح الفئات المعنية . ما كان فعالا في الحركة المطلبية هو الصيغة النقابية ، اي وجود هيكل تتجمع اطرافه ، مهما كانت هزيلة ، على مصالح نشات من اوضاع العمل ، ومن تناقضات « النمو » اللبناني . هذا وحده يفسر كيف استطاعت تنظيمات هزيلة — كالاتحاد العام، او قيادات وسطية — كقيادات الحركة الجامعية — ، أن تصمد ، بصور متفاوتة ، في مواقف مجابهة للسلطة ولمصالح مسيطرة على السلطة .

وهذا هو الوجه الاول لبروز المؤسسات النقابية : لقد لعبت هذه المؤسسات دورا حضن الحركة المطلبية ، ووفر لها ، في الصراع مع السلطة وأصحاب العمل مرتكزا ، ولو رجراجا ، تلتئم حوله ، وينظم ضغطها .

لكن ينبغي الا يغيب عن نظرنا الوجه الاخر الذي لازم هذا البروز . ففي كل التحركات التي تمت لعبت المؤسسات النقابية دور المعيق للحركة المطلبية ، والمكبل لها . فالاتحاد العام خاض معركة الضمان ولا سلاح بيده الا احتمال تحرك الطبقة العاملة . لكنه حرص على أن لا تساهم في نقاش الامور التي تهمها بالدرجة الاولى . فلم يقم باي عمل اعلامي ، ولا عمل على وضع العمال على استعداد للاضراب . فالاتحاد العام ناقش بتهيب وهدوء ، وسلاحه الامضى هو التهويل بمشاركة العمال في المعركة . مما اتاح له ان يعقد اتفاقا لا يضمن سلامة الصندوق — الدواء وسعره — ، ولا يضمن مصلحة العمال المعرضين للصرف بصورة مستمرة .

ان المؤسسات النقابية التي توفر للحركة المطلبية مرتكزا وجامعا ، تمنع ، بتركيبها الحالي ، اتساع هذه الحركة . والمؤسسات النقابية باعاقتها هذا الاتساع تعيق ، في الحقيقة ، انتقال الحركة الى الصعيد السياسي ، والمؤسسات السياسية ، رغم انها تبرز بحدة ازمة هذه الاخيرة وتخلفها .

يتضح من متابعة تطور الحركة المطلبية خلال الاشهر الاخيرة ، ان الحكم على دور العمل النقابي الحالي لا يمكن أن يبسط . والتبسيط فيه يؤدي الى اهمال امكانات عمل او الى المبالغة فيها ، وبالتالي الى مواقف خاطئة . فالمؤسسات النقابية ، في لبنان ، تشكل فعلا عامل اختلال في العلاقات السياسية اللبنانية . فهي تقوم بنخر اسس هذه العلاقات بتوحيدها لجماهير واسعة على أساس مناقض لاساس العلاقات السياسية : مصلحة هذه الجماهير في النضال ضد الاستغلال . ولا شك أن هذا الدور تقدمي ، وهو بقدر ما يتقدم يكشف عن الوجه العاري للاستغلال والتبعية للامبريالية ومصالحها .

لكن هذا الدور لا يستطيع النضال النقابي أن يلعبه بصورة « طبيعية » . فالنضال النقابي اللبناني ، كما يتم اليوم ، لا يستطيع أن يرتقي الى عملية الكشف اذا استمر في سلوك الطريق التي يسلكها . وهذه الطريق لا يختارها هو ، وهي ليست نتيجة تاثير افراد ، بل هي نتيجة تاثير العلاقات السياسية ، التقليدية على الطبقة العاملة وعلى البورجوازية الصغيرة الكادحة . هذا هو تفسير بعد العمل النقابي الحالي عن النضال الطبقي المنظم : فانعدام تنظيمات القاعدة ، واعتماد النقابي واسطة بين العامل وصاحب العمل ، يعملان على استمرار العلاقات غير المنظمة ، المجزاة . مما يحول دون نشوء جسم نقابي متماسك ، واسع وفعال .

كيف ينشا هذا الجسم النقابي المتماسك ، الواسع والفعال ؟ اذا كانت هناك اوضاع لبنانية عامة لا تشجع على هذا النشوء — مثل غلبة الانتاج الصغير ، وتفكك اوصال الانتاج اللبناني ، وحداثة الصناعة اللبنانية — فان هناك أيضا شروطا ينبغي أن تتوفر ، ويمكن أن تتوفر ، تستطيع المساهمة في هذا النشوء .

١ — اعتبار العلاقات النقابية الداخلية جانبا هاما واوليا من النضال المطلبي . ان كل نضال مطلبي حالي معرض للضياع والهدر اذا لم تكن جماهير العمال معباة للدفاع عنه . ولا تتم التعبئة الا في وحدة العمل نفسها ، ابتداء من لجنة المصنع التي تخضع لرقابة العمال المباشرة ولمحاسبتهم . وهذا الامر يتطلب حرية الاتصال والاعلام والاجتماع. والا استمر الوضع الحالي : بينما يعترف القانون بشرعية العمل النقابي ، يعتبر اصحاب العمل النقابة جرما يعاقب بالتهديد ، او بالصرف . واذا اعترف اصحاب العمل بالنقابة، وتفاوضوا معها ، وقفوا في وجه نشاطها في المعمل نفسه . لكن لجنة المصنع لا تكفي . فهي تبقى ضعيفة في وجه صاحب العمل اذا لم تستند الى قوة عمال المهنة بكاملها ، والى تنظيم الطبقة العاملة بكاملها . لذلك فمن الضروري أن نكون هناك مرتبة وسطى ، مجلس مندوبين فعلي ، يؤمن تلاحما اوسع لعمال المهنة الواحدة ، ويكون على صلة مباشرة بوحدات العمل ، اي بلجان المصانع . أما مجلس النقابة فيتحول الى محاسيب وازلام لاصحاب العمل وللسلطة اذا لم يخضع لمحاسبة مجلس المندوبين .

٢ — تقديم المطالب العامة والمشتركة للطبقة العاملة . فمواجهة مطالب كل مصنع على حدة ، وتجزئة هذه المطالب نفسها الى مطالب عمال منفردين ، يكرس دور الوساطة النقابية كما يكرس الغاء النضال العمالي او المطلبي . فشرط النضال المطلبي الواسع هو رفض هذه التجزئة . وهذا ما اوضحته معركة الضمان . فقد تراجع اصحاب العمل ودولتهم أمام امكان تحرك موحد للطبقة العاملة . والمطالب العامة والموحدة ليست نادرة ، طبعا . فمن فرض استقرار العمل بالقضاء على الصرف الكيفي ، الى تحديد مراتب الاجور وتوحيدها وتحديد تدرجها ، الى فرض مساهمة اصحاب العمل في رفع مستوى كفاءة العامل المهنية ، الى رفع تغطية الضمان لتكاليف الدواء والمعالجة ... عناصر برنامج مطلبي عام ، يطال مجمل الطبقة العاملة اللبنانية . ان تقديم المطالب العامة ، دون اهمال المطالب الجزئية ، هو شرط القضاء على تجزئة المطالب العمالية والحركة المطلبية عامة .

ان هذا النهج يتعارض مع الطريق الحالي للعمل النقابي . وهو يتعارض معه في ارتكازه الى موقف سياسي، في تناقضه مع سيطرة العلاقات السياسية التقليدية على تنظيمات الطبقة العاملة ، وعلى الحركة المطلبية بمجملها . اذا لم يتوفر هذا النهج ، واذا لم تقم فئات عمالية واسعة بتبنيه ، استطاعت العلاقات السياسية المتخلفة ان تستمر في لجم الحركة الديمقراطية الوطنية ، واستمرت هذه الحركة تدور في حلقة مفرغة .

مواقف الاتحاد العمالي العام

تنظيم القاعدة العمالية هو الجواب على تواطؤ الأتحاد

من بين أهم نتائج معركة الضمان الصحي ، أن العمال احتبروا فيها مدى القوة التي تتمتع بها الطبقة العاملة في وقفها الواحدة ضد الرأسماليين ودولتهم . فالوقفة الواحدة وراء مطلب واحد لجميع العمال والمستخدمين هو الضمان الصحي ، والمجابهة المشتركة لارباب العمل والدولة قدما للعمال صورة لا سابق لها من حيث الوضوح ، للصراع الطبقي ، مما أرعب الدولة التي خافت تحول المعركة الى صراع سياسي مكشوف ، فاسرعت الى تقديم التنازلات .

هذا الانتصار ، النسبي ، ادى ولا شك الى اشتداد عزيمة اقسام واسعة من الطبقة العاملة ، وأرسى بالتالي أسسا للتغلب على تدني المعنويات وروح الاستسلام المنتشرة في صفوفهم ، مما يفسر موجة الاضرابات المتلاحقة التي تبعت معركة الضمان ، والزخم الجديد الذي ميز معارك جماهيرية واسعة كمعركة الطلاب . لكن هذا المد لم يلبث ، بعد اسابيع معدودة أن تلاشى وتراجع ، دون أن يدفع بمستوى النضال العمالي الى الامام .

ما هو السبب ؟ انه في انعدام الاطر الصالحة لاستقبال التحرك وتحويله الى قوة جديدة لصالح العمال .

فالعمال اذا كانوا يدركون اليوم اكثر من أي وقت ما يشكلونه من قوة لا تقهر ، اذا كانوا موحدين ومنظمين ، في وجه الاستغلال الرأسمالي ، يدركون من ناحية ثانية أن النقابة الحالية عاجزة عن أن تكون وسيلة توحيدهم واداة صدامهم مع الراسمالي الذي يستغلهم. فالنقابة الحالية ، كما عرفوها واختبروها ، هي المعوبة في يد رب العمل في معظم الحالات ، وكلاؤه في المعمل هم « وكلاؤها » ، وعملاؤه هم الذين يسيطرون عليها ، وهي لذلك تخدم عدوهم ، ولا تخدمهم فاصبحوا يخلطون بينها وبينه في كثير من الاحيان .

أما النقابات ، فلانها عاجزة او مباعة لاصحاب العمل ؛ فانها نفسها لم تستفد من الظروف التي خلقتها معركة الضمان كي تعبىء العمال وتقوي ثقتهم بانفسهم وتجذبهم بالتالي الى صفوفها . هذا الواقع ادى في نهاية المطاف الى توجيه ضربة قاسية للمد الذي رافق معركة الضمان الصحي ، واضاع فرصا كبيرة لتوعية العمال وتنظيمهم . فكان التراجع الذي نشهده اليوم ، وعودة العمال للانغلاق داخل معاملهم ، وظروف الاستغلال القاسية التي يتعرضون لها .

لكن التساؤل حول الاداة التي يمكنها تحويل العمال الى قوة منظمة في نطاق المعمل او المهنة ، يقودنا ، بالضرورة ، الى التساؤل أيضا ، عن الاداة التي يمكنها تنظيم جميع العمال، وقيادة معاركهم، التي تتعدى مواجهة رأسمالي واحد الى مواجهة طبقة الرأسماليين ودولتهم .

في هذا المجال ، يملك العمال والمستخدمون الان ، تنظيما وحيدا يضم جميع النقابات ، هو « الاتحاد العمالي العام » ، هذا الاتحاد ، هو الذي يتولى صياغة المطالب العمالية وتقديمها ، باسم العمال ، للدولة ، وهو الذي خاض باسمهم أيضا معركة الضمان الصحي وعمل للتسوية التي أنهت الاضراب العام . لكن ، هل كان بأمكان الاتحاد العمالي العام ان يواجه الدولة وأصحاب العمل ، بالقيادات المهترئة التي تشكل راسه: حسين على حسين، علي حوماني ، توفيق ابي خليل ، جورج صقر .. الخ .. الخ ..؟ هل كان سيخوض المعركة بجنرالات النقابات وباقطاعييها الذين لا يفارقون موائد السلطة وأصحاب العمل ، والذين يرتجفون رعبا عندما يتهدد الخطر امتيازاتهم ومناصبهم ؟ بالطبع لا ، كان الذي يعطي للمواجهة طابع « المعركة » هم جماهير العمال والمستخدمين ، الذين كانت ضغوطهم واصرارهم ، العامل الاساسي الذي دفع بالاتحاد العام الى اختيار المواجهة والتهديد بالاضراب العام . لان الاتحاد لو لم يفعل ذلك، لو اختار خيانة العمال ، بصورة مكشوفة ، لكان سيخسر كثيرا ويفقد كل مبرر للوجود واستمرار السيطرة على مصائر العمال . فقرر لذلك استباق الموجة وتطويقها قبل أن يفلت الزمام من يده ، ولم يتجاوز هذه الحدود على الاطلاق ، وهذا ما بينته « التسوية » التي أنهت الاضراب العام . ففي هذه التسوية لم يتصلب الاتحاد الا في المطالب التي تمس نوع الفئات التي كان ضغطها هي الاقوى والاكثر تنظيما . فاصر على دفع أيام المرض بعد سنتين ، دون اثارة الصرف الكيفي ، وتنازل عن اجازة الامومة ، بينما شدد على حفظ الحقوق المكتسبة التي تفوق ما يقدمه الضمان الصحي . وهو موقف تبنى فيه الاتحاد مصالح المستخدمين عموما (المصارف ، الطيران ، البترول ، المصالح المستقلة ..) الذين يتمتعون بثبات العمل ، وينالون في بعض الاحيان مكاسب تفوق مكاسب الضمان . وهي الفئة التي ينتسب اليها غبريال خوري وانطوان بشارة ، وجورج صقر ، وغيرهم من رؤوس الاتحاد ، الذين تولوا المفاوضة التي انتهت بالتسوية .

وبقدر ما كان الاتحاد متصلبا في تمثيل مصالح القطاعات المتقدمة من المستخدمين والعمال . كان هذا مستعدا للتنازل عن كل شيء في كل ما يتعلق بمصالح الطبقة العاملة الصناعية ، وهو ايضا ما حصل ، عندما ابقي على تعويض أيام المرض ، تحت سيطرة رب العمل وطبيب المؤسسة ، وسيف الصرف الكيفي ، وعندما اتفق الاتحاد ، مع الصناعيين وصندوق الضمان على العقود الخاصة التي جاءت لتضرب ما تبقى من مكاسب بالنسبة للعمال الصناعيين . وهو أمر لم يكن مستغربا ، كما سبق القول مرارا ، بل يفسره وضع العمال الصناعيين انفسهم ، الذين يعملون في ظل استغلال بشع واضطهاد بوليسي ، ولا يملكون من وسائل الضغط الا نقابات ، ان وجدت ، فهي تحت سيطرة رب العمل ، ممثلا بوكلائه وعملائه .

لم « يمثل » الاتحاد العام ، اذن ، مصالح الطبقة العاملة ، ولا هو يستطيع ذلك في ظل تركيب الحركة النقابية ونوع القيادات التي تقف على راسها . كان الاتحاد فقط ، واسطة واطارا استطاعت جماهير العمال والمستخدمين في ظرف تحرك عام أن تنقل من خلاله مصالحها وضغوطها المتفاوتة . وبهذا المعنى فقط يمكن القول أن الاتحاد العام قد لعب دورا في التعبير عن مصالح عمالية .

هذا التفسير يؤدي الى استنتاج مختلف عما تدعو اليه « الاخبار » ، والحزب « الشيوعي » . أي أن الهدف لا يعدو تاييد الاتحاد العام و « الالتفاف » حوله وحول النقابات العميلة ، كما يردد بل ، العمل على فضح النقابات الصفراء ، وتنظيم الضغوط العمالية في القاعدة ، حيث القوة الوحيدة ما زالت رب العمل ووكلاءه ، بوصفه المهمة الاساسية والحاسمة في تقرير فعالية النضال العمالي ومستقبله . اما دعوة « الاخبار » « للتاييد » و « الالتفاف » فهي تقدم ، في ظل هذه الشروط ، افضل خدمة للراسماليين انفسهم ، الذين فشلوا رغم كل شيء في اقناع العمال بان النقابات التي يديرها عملاؤهم هي نقابات للعمال ، وفشلوا بالتالي في تأمين « الالتفاف » العمالي حولها ، كما أنها تبطن في نفس الوقت تواطؤا مع هذه القيادات المعادية لمصالح العمال و « ترويجا » لبضاعتها . ولا « يشفع » لهذا الموقف بالطبع ، ان يكون تسديدا لفاتورة الشرعية والاعتراف بمنطقة نفوذ الهير وبطانته و « عدم الاعتداء » عليها من رؤوس الاتحادات الاخرين .

ومن أجل دعم الاستنتاج السابق ، لا يملك العمال الان كدليل على ذلك ، معركة الضمان الصحي ، كيفية خوضها ، والتسوية التي ادت اليها . انهم يستندون أيضا الى مواقف الاتحاد في متابعته لمعركة الضمان الصحي وذيولها ، والى مواقفه من القضايا العمالية التي طرحت خلال الشهرين الماضيين .

فالاتحاد الذي وصل الى حد « التهديد » بالاضراب العام ، في ظرف تحرك عمالي واسع النطاق ، لم يلبث بعد ذلك وازاء قضايا لا تقل أهمية عن معركة الضمان الصحي نفسها، ان اتخذ مواقف مختلفة ومناقضة بصورة تامة للموقف السابق . فبعد العقود الخاصة، التي وافق عليها مندوبو النقابات في مجلس الادارة دون اي استثناء ، تحرك الصناعيون بقوة وصعدوا مطالبهم في وجه الدولة : طالبوا باعفائهم من دفع الاشتراك عن الاجانب (حوالي ١٥ مليون ليرة سنويا) وبعدم دفع اشتراك الاشهر الثلاثة التي سبقت تنفيذ الضمان ، وبتمثيل ارباب العمل في مجلس ادارة الصندوق على اساس عدد العمال الذين يستخدمونهم (مما يعني سيطرتهم على الصندوق) الخ .. لكن موقف الصناعيين رغم انه يهدد الضمان الصحي مباشرة ، ويتعرض للضمان الاجتماعي بالذات لم يستتبع أي رد من الاتحاد . فلم يصدر اي موقف يشكل وزنا مقابلا لضغوط الصناعيين، ونجح هؤلاء في الحصول على قسم كبير من مطالبهم : اعفائهم من دفع الاشتراك عن الاجانب عن فرع نهاية الخدمة . اعفائهم من دفع الاشتراك عن شهري تشرين الثاني وكانون الاول عن فرع الضمان الصحي . بعد الصناعيين تحرك الحرفيون أيضا ، وكانوا قد رفضوا دفع أي اشتراك للصندوق ، واستطاعوا ، في ظرف الصمت المطبق من الاتحاد ، ان ينتزعوا مكاسب اساسية : تخفيض الاشتراك من ٦ ليرات الى ليرتين شهريا في فرع التعويض العائلي . وتخفيضه ايضا في فرع الضمان الصحي ، وتوسيع نطاق تعريف المؤسسة الحرفية بحيث اصبح يطال المؤسسات التي تستخدم ٤ عمال و ٤ « متدربين » . وبالطبع ، فان كل تنازل يقدمه الصندوق لفئات أصحاب العمل ، هو تنازل على حساب العمال في نهاية الامر .

عدا هجوم الصناعيين والحرفيين ، بينما الاتحاد العام يتفرج ، طرحت مسألة تخفيض الدواء وهي قضية حيوية بالنسبة للضمان الصحي . كيف طرح الاتحاد العام هذه المسألة ؟ قدم مذكرة تطالب الحكومة باستيراد الدواء وتامين تخفيضه . هذا الاسلوب هو نفسه الذي عالج به الاتحاد قضية طبيب المؤسسة وقضية الغلاء (زيادة الـ ١١٪) وموضوع الايجارات .

بين التهديد بالاضراب . والصمت المتآمر وأسلوب المذكرات فارق كبير كما لا يخفى ، رغم أن المواضيع المثارة لا تقل اهمية عن الضمان الصحي من حيث حيويتها ، والوسائل التي تتطلبها . وهو فارق ، لا يفسره في نهاية الامر غير اختلاف الظرف العمالي بالذات ، والذي وحده يقرر اي الوسائل يختارها الاتحاد العام . المذكرات ، الصمت ، أم المعركة الفعلية ، وأساليب الضغط الكفيلة بانتزاع المطالب .

يعني ذلك ، ان مركز الثقل الفعلي والمقرر في نضال العمال ليس في الرأس ، بل في القاعدة حيث ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله . في النقابات ، وحيث يمكن ايجادها ، ينبغي العمل ، لكن بهدف انتزاعها من العملاء والانتهازيين واستلامها من قبل العمال انفسهم . وبالتالي تحويلها من اداة قمع في يد الرأسمالي الى سلاح في أيدي العمال .

من أجل الاستيلاء على هذه الوسائل بالذات لا بد للعمال أن يعملوا ، وأن ينشئوا لجانهم القاعدية وتنظيمهم داخل المعمل والمهنة . وبدل الدعوة للالتفاف حول النقابات تصبح الدعوة هي : الالتفاف حول اللجان العمالية الديمقراطية بهدف الاستيلاء على النقابات وتحويلها الى معاقل عمالية .

ادارة الاقطاع السياسي
ومستلزمات تطور رأسماليّة الخدمات

تتشكل الموازنة اللبنانية ، ظاهرتين متلازمتين في تطورهما منذ الخمسينات وينبع هذا التلازم من الدور الذي يحدده لهما نمط الاقتصاد السائد ، اقتصاد الخدمات الرأسمالي . فالموازنة في الاساس هي موازنة جهاز الدولة الاداري والقمعي ، وما التوسع الذي طرأ لاحقا عليها بالنسبة لنفقات الخدمات الاجتماعية من تعليم وطبابة وشبكات طرقات ومياه وكهرباء الا استجابة لاحتياجات فرضها تطور رأسمالية الخدمات وضرورات توسيع سوقها من جهة ، ومجموع نضالات الجماهير دفاعا عن حقوقها ومصالحها ونزوعا لمساواتها الاجتماعية بالفئات اللبنانية الاخرى من جهة ثانية .

في هذا السياق تبرز المرحلة الشهابية كمرحلة مماثلة لما سبقها ومختلفة عنها في نفس الان. فالمشروع الشهابي يماثل ما سبقه من عهود باعتبار أن القفزة الواسعة التي حققها في حجم الموازنة حاذاها ورافقها توسعا في حجم اجهزة الدولة وادارتها ، وهو يختلف عن غيره بانتزاعه السلطة السياسية الفعلية من الاقطاع السياسي ووضعها بيد المؤسسات التي سعى الى توسيعها وتحديثها وتضخيمها من ادارة واجهزة .. ولسوف نرى كيف ان العلاقات الاجتماعية السائدة تمكنت من ابتلاع هذا المشروع المتميز دون ان تستطيع الغاء دوافعه العميقة ..

الادارة كاداة لحكم الاقطاع السياسي

تعتمد السلطة في ممارسة حكمها على جهاز الدولة بشقيه الاداري والعسكري ومنذ الاستقلال ، واصل هذا الجهاز توسعه حتى بلغ حدودا قصوى في تضخمه ، فقد ورد في تقرير رسمي رفع مؤخرا الى رئيس الجمهورية « يظهر التحليل الموضوعي لواقع المالية العامة للدولة اوضاعا خطيرة يهدد استمرارها سلامة الخزينة العامة واقتصاد البلاد . فقد نتج عن تردي الاوضاع الوظيفية وتضخم عدد العاملين في الادارة نزف مستمر في الموارد العامة .. فقد استنفدت اجهزتها المتضخمة والمرتفعة الكلفة الواردات العامة، في الوقت الذي قصرت عن تدارك الامور واصلاحها .. »

هذا الواقع لم يفاجيء العهد الحاضر ، فلطالما سلطت عليه الانظار وسياط النقد خلال العهود السابقة دون نتيجة ، بل انه على وجه التحديد كان يزداد ويستفحل رغم كل الثرثرات عن الاصلاح وضغط المصاريف غير المجدية ، فما تعليل ذلك ؟ اذا كانت الادارة جهازا تحت سلطة الاقطاع السياسي الحاكم ، فان ضمورها او توسعها مرهونان بقراراته المباشرة ، والسؤال الفعلي الذي يثار هو التالي : هل تشكل سياسة التوظيف وتضخيم الادارة الحكومية حاجة حيوية بالنسبة للاقطاع السياسي المتعاقب على الحكم ام لا ؟ ان طبيعة العلاقة القائمة بين الاقطاع السياسي وجمهوره الانتخابي الطائفي والمحلي والعائلي تقدم جوابا واضحا، فالعلاقة بين الطرفين علاقة منافع ومصالح فردية متبادلة ، الجمهور الانتخابي يؤمن الكرسي للزعيم ، والاخير يوفر فرص الارتزاق والمغانم المشروعة وغير المشروعة للمفاتيح التي لها فضل رفعه الى سدة الحكم — .. فمنذ اللحظة التي يتولى فيها هذا الطرف أو ذاك مقاليد السلطة يبدأ تسديد الفواتير « للازلام » بتشريع أبواب الوظائف والمصالح بغض النظر عن حاجة الادارة الفعلية .. بهذه الطريقة استخدمت الادارة وما زالت تستخدم كاداة لتجديد وتوثيق العلاقات بين الطرفين ، ولتوسيع وتركيز قاعدة الفئة الحاكمة .

ويتيح انتهاء كل عهد وحلول عهد جديد محله فرصة مناسبة لتصفية الحسابات السياسية ، فيبدأ التشهير بالسلف بغية استبدال طاقمه الاداري بطاقم اخر من المحاسيب والازلام ، وما حملات الاصلاح الاداري المزعومة التي كانت تنفذ في مقتبل كل عهد سوى حلقة في هذا المخطط .

— فما ان انتهى حكم بشارة الخوري حتى نسجت الاساطير حول عهد السلطان سليم (شقيق بشارة) الذي حول الدولة الى مزرعة خاصة ، حتى انها دعيت بمزرعة السلطان سليم .

— وفي نهاية حكم شمعون فاحت ايضا روائح الرشاوي والهدر والسرقات ، وبشكل تشقق وانهيار سد الليطاني اهم واضخم مشروع حيوي نفذ في ذلك العهد بالاضافة الى الفضائح الاخرى ومنها التنفيع والتوظيف ، احدى سمات الحكم الشمعوني المميزة .

— ومع نهاية عهدي شهاب وحلو اثيرت فضائح المطار والكابل وراديو اوريان واختلاسات الاحتكارات كالريجي وقاديشا وغيرهما للاموال الاهلية ، كما طرحت مجددا مسالة هدر تسعة اعشار الموازنة على الجهاز الاداري المتضخم الذي يرعى هذه الفضائح ويشترك في تنفيذها .

— خلال ،ختلف هذه العهود ، كان جنبلاط واركان حزبه يطالبون باقرار قانون المحاسبة على الاثراء غير المشروع او ما يسمى قانون « من اين لك هذا » . ولكنهم سرعان ما كانوا يطوون مطالبهم مفضلين الاشتراك في حكم ملوث على الابتعاد عنه ، خصوصا ان لجنبلاط مطالبه المعتادة بالنسبة للتوظيف وتولية بعض انصاره ومحاسيبه الوظائف الكبيرة .

— عندما تطرح التقارير الرسمية مؤخرا مشكلة ابتلاع الادارة لموارد الموازنة منذرة بتحولها الى أزمة وطنية عامة باعتبار ان متوسط نمو واردات الخزينة كان خلال العشر سنوات السابقة (١٩٦٠ — ٧٠) بنسبة ٧ر١ بالمئة سنويا ، بينما بلغ متوسط نمو النفقات الادارية لنفس الفترة الزمنية نسبة ١١ر٥ بالمئة سنويا ، وبناء على هذه التقديرات فان استمرار هذا الوضع حتى سنة ٧٦ مع محافظته على ذات النسب سوف يؤدي الى عجز كل الواردات عن تغطية نفقات جهاز الدولة بمفرده . ماذا يحل بعد ذلك بوعود الحكم بتطوير القطاعات السلعية من زراعة وصناعة ؟ لقد شكلت الادارة على يد الاقطاع السياسي المتعاقب على الحكم اداة تنفيع وتوظيف للازلام ومجالا لتوسيع قاعدة الحكم في الادارة، واداة امتصاص لجزء من البطالة التي ينميها باستمرار اقتصاد الخدمات السائد ، ولم تكن محاولات الاصلاح التي جرت تحت شعارات تحديث الادارة وضغط هدرها وتبذيرها اكثر من وسيلة لتصفية حسابات سياسية مع السلف بغية استبدال طاقم ادارة قديم بطاقم اخر لا يتميز عن سابقه سوى بمحسوبيته للعهد الجديد . مما دفع التقرير المذكور للتصريح « رغم كون ازمة البطالة في لبنان حقيقة واقعة غير أن هذه الازمة لا تبرر اطلاقا لجوء العاطلين عن العمل الى الادارة » .

الادارة كمؤسسة حاكمة

شكل المشروع الشهابي في احد وجوهه محاولة لانتزاع السلطة السياسية من اقطاع سياسي متخلف ، عاجز عن الاضطلاع بشؤون نظام يتحول باطراد نحو رأسمالية خدمات طفيلية ، هي الاخرى عاجزة عن افراز طاقم سياسي حاكم يمثل مصالحها مباشرة . فكان الحل الشهابي الذي استهدف نقل السلطة الفعلية من البرلمان الى الادارة والاجهزة ، بغية استكمال الهيكل الرأسمالي للدولة بتقليصه لنفوذ الاقطاع السياسي وضبطه لتحركات الجماهير وتنظيماتها المستقلة ، ولكن الشهابية بسبب عدم امتلاكها لقاعدة شعبية غالبة اضطرت للموازنة بين اجنحة الاقطاع السياسي ، ومن ثم الارتكاز على الجناح المطواع لضرب الجناح الاخر . وهنا بالتحديد اصيبت الشهابية في الصميم . فهي كمشروع مستقل اضطرت للارتكاز على نقيضها الذي ما لبث أن احتواها وهضمها وحولها الى عنصر في صراعاته التقليدية . يقول التقرير الرسمي السالف الذكر : « اعتمد الحكم في العهود الماضية (شهاب وحلو) على الادارة كحزب السلطة ولم يكن من المستغرب ان يبرز ما سمي بنادي ٢٢ تشرين الثاني الذي يعبر ابلغ تعبير عن مطامح العناصر القيادية في الادارة . كان من الطبيعي اذا ان تبرز النقمة على ما سمي « دولة المديرين » بشكل اكثر حدة لو لم يمتص هذه النقمة جهاز المكتب الثاني الذي اعتبرته الجماهير المسؤول عن المساوىء بما في ذلك مساوىء الادارة والحكم » .

فبالرغم من المحاولات الاصلاحية العديدة التي سعى اليها العهد الشهابي لاكساب الادارة استقلالية عن المصالح المتناقضة ، من استحداث مؤسسات جديدة ومحاولات ضبط التوظيف والهدر الاداري وسن تشريعات رأسمالية (البنك المركزي ، مجلس الخدمة ، التفتيش ، تنظيمات المصالح المستقلة ، مجلس تنفيذ المشاريع الخ ..) . فان سياسة الهدر والتبذير والتضخم الاداري بقيت دون اي تعديل اساسي :

١ — استمرت سياسات تلزيم المشاريع والانشاءات لمجموعات المحاسيب رغم الفضائح التي تثيرها (اوتسترادات ، ابنية) .

٢ — استمر هدر أموال الخزينة على اتفاقات مشبوهة مع مجموعات احتكارية اجنبية (توسيع المطار ، الكابل) .

٣ — استمرت سياسة التبذير والاختلاس في ادارات المصالح المستقلة (الكهرباء ، المياه ، النقل) .

٤ — استمر نهب الخزينة الوطنية من خلال سلفات ومساعدات مشبوهة لشركات احتكارية تستغل الجماهير (كهرباء قاديشا ، شركة الريجي ..)

٥ — استمرت سياسة التنفيع والتوظيف للازلام باستمرار اسلوب التعاقد وتعيين المياومين دون مباراة كما عرف هذا العهد تضخما في جهاز الدولة لم يشهد من قبل .

ان استمرار هذه الظواهر وغيرها يعكس تمكن العلاقات السائدة من امتصاص الاصلاحات الشهابية التي لم تحاول نقض أسس اقتصاد الخدمات القائم بل عملت على ازاحة بعض العوائق التي اعترضت سبل نموه واتساعه .

الادارة كمحصلة لتوازن القوى

ا — بالرغم من الاستقلال النسبي الذي تتمتع به الادارة في المجتمع ، فهي في النهاية تخضع لتناسب القوى بين الطبقات والفئات المتصارعة ، واذا كانت غالبية الدول المتخلفة تقدم اتجاها في حسم الصراع لصالح الادارة العسكرية والمدنية يقوم على توليد امتيازات ومصالح طبقية وبالتالي هيمنة رأسمالية جديدة انطلاقا من السلطة بالتحديد ، فان هذا الاتجاه قد أصابه النكوص في لبنان كما يتبدى ذلك من خلال فشل الشهابية .

ب — أن فشل الشهابية لا يعني أن دوافعها الفعلية غير مستمرة الفعل حتى الان ، فازاء التناقض المستمر بين حكم يقوم على اقطاع سياسي متخلف ورأسمالية خدمات غالبة ولكنها عاجزة عن توليد طبقة حاكمة ، تبرز الادارة كاطار تتم فيه المغالبة .

ج — ولكن الحاجات الملحة التي يطرحها التطور الرأسمالي بدات تطرح بحدة إكثر الحاجة الى ادارة رأسمالية عقلانية ، بمواجهة ادارة متخلفة مجزرة تتحرك بعقلية ما قبل رأسمالية ..

د — هذه الازمة التي يتعايش فيها أطراف الصراع ، بدأت تتراجع نسبيا مفسحة المجال أمام طرف اخر هو الجماهير الشعبية التي يتبدى يوما بعد يوم قصور العلاقات التقليدية ، عن الاستمرار بربطها بقوى الاقطاع السياسي المتخلف كما يتاكد اكثر فاكثر من جهة ثانية عجز نظام الخدمات المشوه عن استيعاب القوى العاملة الجديدة التي تنمو في بطن المجتمع ، مما يطرح على هذه القوى مهمات بناء منظماتها الكفاحية المستقلة وادواتها النضالية .

* تقرير نشر على ثلاث حلقات في النهار .

نضال فلاحي عكار -٢-
دروس الحركة الفلاحية

كان القسم الاول من هذه الدراسة قد استعرض الاوضاع الاجتماعيه والاقتصاديه السائده في عكار وأوضاع الفلاحين وبدايات انهيار النظام الاقطاعي المرتكز على الضمان . ويتناول هذا القسم نشوء حركة اللجان الفلاحية وملابسات الصراع ضد الدولة والاقطاع والمأزق الحالي لنضالات الفلاحين .

ردود الفلاحين : انشاء اللجان الفلاحية

بدأ التحضير للرد على البيع المتزايد للاراضي وعلى ضآلة المردود في المواسم بطرح مطلب أن يتكفل الاقطاعي بنصف تكاليف انتاج الارض والا أن يكتفي بربع المحصول كذلك أن تصدر الدولة تشريعات لتفتيت الملكية الكبيرة . طرح الشعار انطلاقا من « عدالة » الموضوع ومن شرح مستفيض للشروط البائسة (البيوت ، مياه الشرب ، المدارس ..) التي يعيش ضمنها الفلاحون دون أن يترافق ذلك بتحليل سياسي — اقتصادي لتطور السهل وللوضعية الحالية — اللهم الا « دراسة » في « الراية » في شدة العمومية وفي طرح جزئي من المشكلة والكثير الكثير من التحبيب .. ومن التهديد والوعيد !

فالمشكلة هي « وليدة الفقر والامية وترتبط بها المشكلات الباقية من ثقافية وصحية وتدني مستوى معيشة .. »

أما كيف يحضر للمعركة فقد :

« قام تحالف ضمني بين البكوات الفقراء وبين صغار الملاكين والفلاحين والفقراء والعمال الزراعين والمياومين الموسميين .. » !!

(الراية الحلقة الخامسة)

على الصعيد التنظيمي شكلت لجان فلاحية في السهل ، لتقود التحرك .

كانت كل قرية تجتمع وتنتخب ٣ — ٤ عناصر من اعضائها ليكونوا لجنة القرية .

العوامل التي كانت محددة لانتخاب العناصر هي — انطلاقا من التعرف المباشر على بعض اللجان ومن النتائج التي وصلت اليها اخرى — :

— ينتخب العنصر اما لكونه المحرض السياسي الاساسي او المدرب العسكري .

— واما لانه ذو مكانة في القرية — اي انه محاصص كبير يعمل عنده قسم من فلاحي القرية كعمال زراعيين او بالمحاصصة ايضا (كان من وشى باسماء اعضاء اللجان — وهو عنصر لجنة في الكنيسة — ابن ملاك عنده ١٠ هكتارات) .

— مهمة اللجنة هي تدريب الفلاحين ، الاتصال ببقية القرى ونقل الاخبار منها واليها ، الاتصال « بالقيادة » .

— لم يكن للجنة برنامج تحريض وتثقيف سياسي .

في أحسن الحالات كانت تقرأ للقرية « الجريدة » — اي الراية — وهذا امر طبيعي ويعود الى أن « قيادة » اللجان لم تكن تملك أصلا مفهوما محددا عن الصراع الدائر ، عن عناصره وقواه وبالتالي عن نتائجه .

لذا تركز جهد اللجان على التدريب العسكري وترك أمر القيادة السياسية « لجبهة الاحزاب والشخصيات الوطنية » التي تضم فيمن تضم « محمود طبو » أحد ملاكي المنية الكبار والتي شاعت « الصدفة » ان يكون أخوه بالذات وسيط الاقطاعيين في الزام الفلاحين بالاتفاق الاخير وبتنفيذ بنوده وأن يكون دائنا وسمسارا يسهل أعمال الفلاحين في السوق عند بيع الانتاج وان يكون أخيرا قاتل أحد الفدائيين !!

جبهة الاحزاب هذه عقدت اتفاق هدنة مع الدولة باسم الفلاحين على اثر حادثة منع الضمان الجديد من فلاحة أرضه المنتزعة من فلاح بالحصة في قرية الشيخ عياش . فاذا بالاقطاعيين يستغلون فترة الهدنة لفلاحة هذه الارض أولا ولطرد فلاحين جدد من كثير غيرها !

وجبهة الاحزاب هذه لم تفعل في اثناء كل الازمة أكثر من زيارات متعددة وملاحقة لرئيس الوزراء تطلب منه التدخل في عكار فاذا بالدولة تتدخل عبر مصفحاتها لحماية انتزاع الاراضي من الفلاحين ولحماية زراعتها من جديد !!

وطرف أساسي من جبهة الاحزاب هذه قرر في المدة الاخيرة ان يهتم — ولو من باب اللياقة — بشؤون سهل عكار فاذا صفحة واسعة من « النداء » تعلمنا أن بيوت فلاحي عكار من الطين والقصب وانها تاوي الفلاحين ومواشيهم معا وأن لا مدارس في سهل عكار ولا كهرباء وأن الاقطاعيين أشرار وأن حركة الفلاحين لا بد منتصرة !!

بالاضافة الى عدم تثقيف الفلاحين سياسيا وترك أمر القيادة « لجبهة » أقل ما يقال فيها انها « ضيعت » موقعها الطبقي بين الفلاحين والدولة بحيث لم يعد يعرف بأسم من تنطق ، بالاضافة الى غياب التنظيم الفعلي للفلاحين في لجان تشكل وحدات تحريض وعمل والاكتفاء بلجنة تمثل القرية ، بالاضافة الى التقدير المبالغ للقدرة الذاتية (اذ كانت تقدر بكمية الاسلحة المتوفرة طالما أن المسالة هي في المنع بالقوة ، والانتزاع بالقوة ..) بالاضافة الى الخيانات التي برزت عند أول تراجع لان انتقاء المسؤولين وعناصر اللجان لم يكن يحكمه أي مقياس نضالي فعلي ، كان العنصر الذاتي الحاسم في افشال الحركة هو خطأ الشعار المطروح .

فالاقطاعيون كانوا قد باشروا بيع الاراضي او تضمينها لراسماليين غرباء في حين كانت اللجان تطالبهم بدفع نصف التكاليف . من جهة أخرى ، وهذا هو الاهم ، فالمطلب لم يأخذ بعين الاعتبار تفاوت الفئات الاجتماعية الموجودة في القرى العكارية : الضمانون (الصغار والكبار) والعمال الزراعيون . بالتالي أدى الاكتفاء بمطلب يمس الفلاحين الضمانين الى عدم طرح مطالب تتعلق بشروط عمل العمال الزراعيين : اجورهم المنخفضة ، التمييز في الاجور ، موسمية العمل الخ .. كذلك لم تميز الحركة بين فئات الفلاحين الضمانين الذين كان قسم منهم من الفلاحين الكبار القادرين على استئجار الارض وفق الشروط الجديدة للبكوات . وهي مسائل كان ممكنا تحقيقها انطلاقا من المستوى المرتفع لنضالية الفلاحين .

بالاضافة هناك تأثير العامل السياسي الذين كان ذو حدين على ما بدا .

— فتغير الموضع السوري أدى الى سحب السلاح أو معظمه من أيدي الفلاحين بحجة أنه سلاح الصاعقة وانه سيعوض عنه .

— كذلك ادى الى اتفاق لبناني — سوري على تسيير دوريات أمن مشتركة على الحدود لمنع التسلل — أي بتعبير اخر لمنع الفارين من فلاحي عكار من اللجوء الى الاراضي السورية .

وليست هذه التدابير سوى مظاهر لسحب التأييد الفعلي الذي كانت تحظى به الحركة الفلاحية من سوريا .

فاذا بالحركة الفلاحية في عكار تشهد سلسلة تراجعات كان أولها :

— فرار العديد من فلاحي عكار ودخول البعض الاخر الى السجن .

— احالة الفلاحين الى المحاكم بتهمة العصيان بالارض والحكم عليهم باخلائها وتنفيذ هذا الاخلاء تحت اشراف المصفحات وتغريمهم مبالغ كتعويض للاقطاعي وحبسهم (أو التهديد بذلك) أحيانا .

— تسليم العديد من الفارين للدولة عن طريق الاقطاعيين كما حدث في الشيخ عياش مثلا لقاء تعهد بعدم العودة الى هكذا أعمال من قبل الفلاحين ، وبالعمل على أخراجهم سريعا من السجن من قبل الاقطاعي . حتى « تعود الامور الى ما كانت عليه » أي حتى يصبح هؤلاء الفلاحين أزلاما للاقطاعي .

— الدعاوى المرفوعة على الفلاحين لاخلاء البيوت . (التي يدفع الفلاحون حوالي الـ ٥٠ ليرة سنويا كاجار لها) وذلك باعتبارها قائمة ليس على ارض مشاع بل على الاراضي المعدة اصلا لرعي ماشية الاقطاعي أي أرض تابعة للاراضي الزراعية للاقطاعي . يبدو أن الاقطاعيين غير جادين في تنفيذ هذه الاحكام وذلك لحاجتهم للفلاحين كيد عاملة رخيصة ومتوفرة ولا تتطلب تكاليف نقل ، ولكنهم سيستعملون هذه الاحكام للجم الفلاحين ومنعهم من اي تحرك معارض بتهديدهم الدائم بالطرد.

— اخيرا التسوية التي عقدت والتي تشكل تجميدا مؤقتا — محددة نهايته سلفا — للمشكلة .

التسوية تخص كل القرى وقد عقدت في سرايا حلبا باشراف النقيب الاسمر الذي لعب دور « الوساطة » بين الفلاح المعني بقطعة الارض وبين اقطاعيين الارض عبر ممثلهم مالك المعلي (ومالك هذا هو من كبار الملاكين في السهل والوحيد الذي لا تشكو حالته المادية من تدهور كبير وهو على ذلك شقيق النائب سليمان المعلي) .

والعقيد الاسمر لم ينس توصية الفلاحين حين عقد الاتفاق أن ينتهوا من هذه العادة السيئة : « الحكي للجرائد » !! لان نشر ما يحدث في السهل في الجرائد هو سبب كل المشاكل !!

الاتفاقيات التي عقدت تنص على :

— ان يضمن الفلاح قطعة الارض لموسم واحد ينتهي في تشرين الاول القادم على أن يتعهد من الان أن لا علاقة له بهذه الارض فور انتهاء الموسم وانه يعيدها الى صاحبها الذي يقرر عندها اذا ما كان يريد اعادة اعطائها للفلاح أم لا .

لماذا وافق الاقطاعيون على هذه التسوية :

— لانها حققت لهم كل ما كانوا يريدون :

١ — فهم قد أنهوا بذلك نظام المحاصصة أي أنهوا الشراكة القديمة في الارض والتي كانت تعطي للفلاح حقوقا على هذه الارض وهباوها بالتالي — عبر تحريرها من فلاحيها — لان تباع او تضمن في اي لحظة يعرض ذلك عليهم فيها.

٢ — لكنهم لم يخسروا الموسم — والمواسم اللاحقة ربما — بانتظار عرض اسخى . بل استثمروا أرضهم بتضمينها للفلاح بدل تجميدها .

٣ — أمسكوا بمفتاح ربط الفلاحين بهم — فالضمان الذي ينتهي بعد أشهر قليلة والقابل لعدم التجديد ، مبرر كاف لتهدئة الفلاحين ولحثهم على الركض لاسترضاء البيك . طلائع ذلك بدات تظهر في بعض القرى . ففي قرية حدودية مثلا كان المختار يحث الفلاحين على عدم انتقاد البيك وعلى عدم اعطاء معلومات عن الاتفاق عسى ذلك يسترضي الاقطاعي ويجعله يجدد العقد .

٤ — انتقى الاقطاعيين من شاؤوا من بين الفلاحين واعطوهم ارضا بينما حرموا اخرين من ذلك بسبب بروزهم في التحرك الاخير . وبذلك يكونوا قد « لقنوا درسا » للفلاحين — هذا الانتقاء مظهر واضح لتراجع الحركة الفلاحية .

من المستفيد فعليا من هذا الاتفاق

الاقطاعيون ضمنوا وباعوا قبل الاتفاق الكثير من اراضيهم . القسم الباقي الذي ضمن لفلاحين من القرى لم يشمل جميع الفلاحين المحاصصين السابقين ، بل فئتهم المتوسطة والعليا . بينما تحول القسم الاخر الى عمال زراعيين . يثبت ذلك ، المثال في قرية تل حميرة : فان عدد العائلات المضامنة لا يتجاوز الست عائلات بينما بقيت ٣٥ عائلة لم يعد امامها سوى العمل المأجور . كذلك في قرية تل بيبي ، حيث لم يبق سوى تسع عائلات محاصصة ، و ١٦ عائلة ضمانيين بخلاف العام الماضي حيث كان عدد العائلات المحاصصة في القرية ٢٥ والضامنة ١٠ — اما الباقون فجميعهم عمال وعددهم ٧٥ عائلة — !!

مواقف الشيوعيين في تحرك الطلاب المهنيين
خيانة الحركة الطلابية
للحفاظ على «علنية الحزب»

في التحرك الاخير للطلبة المهنيين ، كما في التحركات السابقة ، بدت التراجعات من قبل «الشيوعيين» واضحة وصريحة ، كيف كانت هذه التراجعات وكيف كانوا يبررونها وما هي الاسباب الحقيقية التي كانت تكمن وراء هذه المواقف ؟

الموقف من احتلال المدينة المهنية

حين بدأ احتلال الطلبة المهنيين للمدينة المهنية في الدكوانة ، شاركت كل القوى الطلابية في الاحتلال ، وبينها رابطة طلاب مدرسة الصنائع والفنون في الدكوانة وذلك بعد أن فرض طلاب المهنيات في المناطق (طلاب مهنيتي زغرتا وطرابلس بصورة خاصة) على اللجنة التنفيذية المؤقتة للاتحاد ، طرح مطلبهم الرئيسي وهو الغاء امتحانات الدخول المرحلية والمصافي الاخرى الموضوعة في وجه الطلاب ، ابناء الطبقات الكادحة (الاقساط المدرسية مثلا ..) الا أن «الشيوعيين» ، الذين يسيطرون على رابطة طلاب مدرسة الصنائع في الدكوانة ، انسحبوا من الاحتلال بطريقة غير واضحة ، متهربين من ابداء اسباب انسحابهم ، مضطرين بعد أن اصر عليهم بعض الطلاب بالتصريح بأن «هذا هو موقف الحزب ولا يمكن أن نشارك بالاحتلال..» لماذا ؟.. ألان الاحتلال يشكل ضغطا فعليا باتجاه تحقيق المطالب بسبب توقيفه لعدد من المشاريع الانتاجية (المطبعة ، الكاراج ، مصنع تركيب التلفزيون لصالح شركة فرنسية ، مطعم الفندقية وفندقها) ؟.. طبعا كانت نتيجة انسحاب الشيوعيين ، ورابطة الصنائع التي يسيطرون عليها ، كفيلة بتقوية مواقع اليمين وعملاء الادارة ، وتأمين سيطرة هؤلاء على قيادة التحرك مما أدى الى ابعاد المطالب الرئيسية (الغاء المصافي «امتحانات الدخول ، الاقساط ، الخ ..») وحصر المطالب بما تسعى المديرية لتحقيقه لانه يشكل خدمة للقيمين عليها : معهد هندسة صناعية ، هذا المطلب الذي يبقى مبتورا بدون ربطه بالمطالب الرئيسية الاخرى ..

الموقف من الاضراب في المهنية العاملية

اما في المهنية العاملية فكان «للشيوعيين» موقف مشابه : «انهم مع الاضراب ولكن ربما ان قسما من الطلاب قد ذهبوا الى بيوتهم في فترة الاضراب ، وخوفا عليه من الفشل ، فانهم يقترحون على الطلاب تعليقه ، وهكذا يعود الطلاب الى المدرسة» وانسجاما مع هذا الموقف يقفون موقف المتفرج من تصرفات عملاء الادارة في الجمعية العمومية ، من منع الطلاب من الكلام وتحويل الجمعية العمومية الى ندوة خطابية يحق لعملاء الادارة وحدهم (و «الشيوعيون في صفهم») الكلام فيها ، ويعلقون الجمعية العمومية لان الطلاب يريدون متابعة الاضراب ثم يتراجعون عن تعهدهم للجان العمال بالانسحاب من اللجنة التنفيذية للرابطة التي تسيطر عليها الادارة ، بحجة المحافظة على الوحدة الطلابية (وحدة «الشيوعيين» وعملاء الادارة) .

الموقف من الاضراب في صنائع الدكوانة

اما في صنائع الدكوانة ، وبعد أن أوقف اليمينيون وعملاء الادارة الاحتلال ، قام «الشيوعيون» الذين يسيطرون على الرابطة بعملية قمع لمطالب الطلاب فحصروها بالمطالب التي وعد وزير التربية بتحقيقها . متناسين المطالب الرئيسية وهي الغاء المصافي التي تقف في وجه الطلاب من أبناء الطبقات الكادحة التي يدعي «الشيوعيون» تمثيل مصالحها (امتحانات الدخول المرحلية ، الاقساط وارتفاعها عاما بعد عام ، الغاء الادارة للدورة الثانية من الامتحانات الرسمية للشهادات الفنية ، الخ ...) وطلبوا من الطلاب العودة الى الصفوف «فلا مبرر لاستمرار الاضراب بعد أن وعد الوزير بتحقيق ما يمكن تحقيقه من المطالب» ، وازاء اصرار الطلاب على استمرار الاضراب ، علق «الشيوعيون» الجمعية العمومية وأجلوها الى بعد الظهر . فعقدت الجمعية العمومية ، ولكن هؤلاء ورابطتهم تهربوا من حضورها لانهم يعرفون سلفا أن الطلاب لا يريدون تعليق الاضراب ، وقد تكلم عدد من الطلاب في الجمعية ففضحوا المواقف المتخاذلة للرابطة ، وطرحوا ضرورة اسقاطها ، وانتخاب رابطة جديدة تمثل الطلاب ومصالحهم ، الا أن الادارة باساليبها القمعية ، واعتمادا على التصرف اللاديمقراطي للرابطة و «الشيوعيين» استطاعت اجهاض الاضراب ..

الاسباب الحقيقية لهذه المواقف

ان الاسباب الحقيقية لمواقف «الشيوعيين» هذه ، من تراجعات وتنازلات وخيانة لمصالح الطلاب ، تظهر بوضوح اذا ما ربطناها بمجمل مواقفهم في المعارك المطلبية في هذا الوقت . مهم يدفعون ثمن ما يسمونه «علنية حزب الطبقة العاملة» ، هذه «العلنية» التي قدمها لهم ولغيرهم (القوميون السوريين مثلا) — ولمصالحه الانتخابية — وزير الداخلية السابق على طبق من فضه يدفعون ثمنها اليوم تراجعات وتنازلات وتخل عن مصالح العمال والطلاب ، ولا يجدون لهم مكانا في الحركة الوطنية الديمقراطية . الا في مؤخرتها ، وأحيانا في وجه تقدمها . ونحن عندما نشير الى العلنية ، نقصد بالطبع الخط الذي أدى اليها . فالانتهازية اليمينية تطرح برنامجا يناسب العمل العلني ، اي يناسب طاقة احتمال السلطة .

تحريض عمال ومستخدمي صناعة الدواء على استيراده سوف يفشل

حاولت «الحرية» في اعداد سابقة ، وفي اطار التصدي للمؤامرات التي تحاك ضد تنفيذ الضمان الصحي بالشكل الجزئي الذي اقر فيه .حاولت التنبيه الى الخطورة التي ستلحق بالضمان في ظل غياب رقابة قاعديه حقيقية ، تسهر على تنفيذه . ومتابعة لحلقات المؤامرة اصدرت «نقابة موظفي وعمال مستوردي وأصحاب مستودعات ومعامل الادوية في لبنان» بتاريخ ١٨—٣—٧١ بيانا مسهبا (افصحت) فيه عن رأيها «حول ما يثار عن الدواء» في لبنان .

يبدي البيان في مقدمته «اهتماما شديدا» بمراعاة جانب الحقيقة ، كما يبدي حرصه على نقلها الى «الرأي العام اللبناني عامة والى الكادحين بصورة خاصة» .

وبعد قراءة البيان يتضح بما لا يدع ادنى مجال للشك أن النقابة تنطلق في تبرير رفضها لفكرة تأميم الدواء في لبنان من مصالح ضيقة . وتفسير ذلك يعود الى طبيعة المهنة التي يتعاطاها نحو من (٢٧٠٠) موظفا يعملون في دعاية وتجارة الادوية وترويجها . فاذا كان الضمان الصحي قد دفع اصحاب الوكالات الى صرف بعضهم فغيرهم مهدد بالصرف كذلك بعد أن التزم الضمان الصحي معظم الادوية، وقيدت الجسم الطبي بوصف الادوية المدرجة في جداوله .

من هنا . فان عدد الموظفين حاليا يفوق الحاجة المطلوبة مما يسهل صرفهم في حال تأميم الدواء .

ولتبرير ادعاء النقابة في رفضها لمبدأ التأميم ، تحشد طائفة من الحجج مفتتحة اياها بالتساؤل التالي : «لماذا يطالب البعض من المسؤولين النقابيين بتأميم الدواء ؟ فقط الدواء . وعلى أي أساس يطالبون بهذا التأميم ؟ »

ثم يضيف البيان : «نحن معكم الدواء غالي الثمن ولكن هناك ما أغلى منه بكثير ..» لماذا «لا نحاول فعلا تأميم الرغيف ؟ »

ان هذا الكلام يشبه القول الشائع : «اذا نظرت الى مصيبة غيرك بتهون مصيبتك» .

وبسرعة يستشهد البيان بشاهد من أهل الدار ، لتدعيم وجهة نظره هذه . فهو يضيف : «فالاختصاصيون والادمغة الكبيرة التي تعمل لحساب الضمان الصحي يعرفون من أين تؤكل الكتف ، ولو انهم وجدوا أن في تأميم الدواء أية منفعة تعود على صندوق الضمان أو على عمال لبنان لما تأخروا وطالبوا بهذا التأميم . فهل يمكننا (والكلام للنقابة) نحن الذين لا نعرف من الدواء سوى اسمه ان نطالب بتأميمه ؟ »

والسؤال هو : هل يعني ارتفاع اسعار الحاجيات الاخرى الغير طبية التسليم بالابقاء على الجشع المتفشي في تجارة الادوية والتلاعب بأسعارها ؟

الحقيقة أن غلاء اسعار الرغيف والالبسة والمواد الغذائية الاخرى هي ولا شك جزء من القضايا المعيشية في لبنان ، والدواء يساهم في هذه الازمة بقسط كبير ، وكشف الازمات الاخرى التي يعاني منها الشعب اللبناني لا يحجب مطلقا حجم هذه المعضلة المزمنة .

ان هذا الموقف يكشف عن المصالح التي تخدمها النقابة بتغليب المصلحة الضيقة على حساب المصلحة الغالبة من عمال وفلاحين .

ان الذين يسيطرون على النقابة هم من فئة كبار الموظفين . وهم مرتبطون بأضخم وكالات الادوية في لبنان .

(وهذا ما سبقت الاشارة اليه عبر شهادة موظف في احدى وكالات الادوية نشرتها «الحرية» منذ فترة)

مما يدل على استحالة موقف سليم من النقابة يمثل مصلحة الطبقة العاملة .

واغراقا في موقفها اليميني تزيد النقابة : «لا يمكننا اطلاقا القبول بمبدأ شراء الادوية مباشرة وتوزيعها مباشرة نظرا للضرر العميم الذي سيلحق بالجميع» .

حقا أن عملية التأميم سوف تقضي على السماسرة مصاصي الدماء ، دماء الكادحين، وتوصد الابواب المشرعة في وجه عمليات النهب التي يمارسها ابناء النظام الحر وبحراسته . وهي سوف تلحق الضرر بعدد من المستغلين .

وفي جوابها على سؤال تثيره النقابة في مكان اخر من البيان : «لنفترض جدلا أن تاميما للدواء اصبح نافذ المفعول ، ماذا ستكون النتيجة ؟ » تجيب بدعوة علنية صريحة للابقاء على النظام الذي يتيح المجال أمام النهب .

وتعظيم دور لبنان المنفتح على العالم من جميع الجهات «نكون قد اضررنا بالجسم الطبي اللبناني المنفتح على العالم والممثل لكل الاتجاهات ، والذي منه تستورد البلدان القريبة والبعيدة احتياجاتها ، كما نكون قد أصبنا بالضرر المؤسسات الاخرى (التجارية، المصرفية) التي ستتهيب الموقف وتأخذ المبادرة بالانسحاب !! »

ان المقارنة التي تحشدها النقابة في بيانها بين أسعار الادوية وأسعار غيرها من المواد الغذائية من جهة ، وبين أسعار الادوية قديما وأسعارها اليوم بحجة أنها اليوم بسعر أقل منه في السابق من جهة اخرى ، مقارنة مردودة اصلا لانه غاب عن ذهن الذي يعرفون من اين (تؤكل الكتف) القوانين التي تتحكم بالعرض والطلب في سوق المزاحمة الحرة .

ثانيا ان التدليل على رخص الادوية الراهنة عنها في السابق بصورة ميكانيكية دون الاخذ بواقع الظروف الزمنية ، وما نتج عنها من قوانين لهي صفاقة لاحد لها .

واخيرا وليس اخرا : «يتمخض الجبل فيولد ما يلي : «الضرر المباشر الذي سيلحق موظفي الادوية في لبنان» .

اذا كان الخطر على عمل عدد من العمال والمستخدمين حقيقيا (وهذا لا ينكر) ، فأن الجواب العمالي الصحيح مختلف تماما عن جواب النقابة المتخاذلة . الجواب العمالي هو المطالبة بالتاميم ، وارفاقها بالمطالبة بتأمين عمل للعمال والمستخدمبن في صناعة الدواء التي لا بد للدولة من ان تنشئها . وهذا أمر أساسي : فالدفاع عن مصالح مجمل العمال لا يتم على حساب فئة منهم . وهذا ممكن تماما . فالدولة سوف تضطر ، عندما تتعهد الدواء ، لان تفتح مستودعات ومختبرات ومصانع تركيب . والاولوية في الاستخدام هي ولا شك لموظفي وعمال الدواء .

معلمو المدارس الخاصة

استقلال النقابة عن أصحاب المدارس وسيلة تحقيق مطالب المعلمين

اذا نظرنا الى تاريخ نقابة المعلمين في المدارس الخاصة منذ نشوئها ، لرأينا ان أصحاب المؤسسات المدرسية يسيطرون على مجلس النقابة الى حد أن بعض اعضاء هذا المجلس كانوا ، ولا يزالون ، يصرحون أن مصير المعلمين في المدارس الخاصة مرتبط بمصير المدارس نفسها .

كانت مجالس النقابة المتتالية تؤكد بضرورة التعاون مع أصحاب المدارس وجميع تحركاتها ، وهذه الفكرة لا تخرج عن نطاق موافقة اصحاب المدارس .

ولم يكن مجلس النقابة يعمل على توعية المعلم ودفعه لملاحقة مطالبه ، انما كان دائما يلجم أي تحرك يصدر من المعلمين ليجيره لحساب مصالح أصحاب المدارس .

ولنعد الى تجربة اضراب عام ١٩٥٦ حيث ان المعلمين تحركوا تلقائيا من مجمل الاوضاع المتردية التي كانوا يعيشونها :

— الاجور المتدنية ، وعدم استفادتهم من التدرج ، فقد كان المعلم يزاول التعليم مدة طويلة بنفس الراتب .

— كان على المعلم ان يدفع ٥ و ٧ بالمئة من راتبه لصندوق التعويضات دون أن يستفيد عمليا من التعويضات لان القانون ينص على عدم استفادة المعلم من التعويضات الا في حين مارس المعلم عمله مدة ٢٥ سنة بدون انقطاع في مدرسة واحدة ، وهذه الحالة نادرة جدا .

— كان الصرف الكيفي منتشرا دون أي حاجز . وقد خشي أصحاب المدارس هذه النقمة من المعلمين .

وحتى لا يحقق المعلمون أي فوائد تشكل خطرا على مصالحهم تبنوا الاضراب وأشرفوا على صياغة قانون يعطي مبدئيا بعض المطالب كحق المعلم في التثبيت والتدرج وتخفيض نسبة مساهمة المعلمين في صندوق التعويضات .

ولكن عند التطبيق وجد المعلم نفسه دون أي فائدة عملية حيث أن المادة ١٧ من هذا القانون تخول صاحب المدرسة صرف المعلم كل سنتين ثم التعاقد معه مجددا كمتمرن لهذا أصبح المعلم طيلة حياته التعليمية متمرنا .. وظل الصرف الكيفي حقا مشروعا لا يطال في يد صاحب المدرسة .

ولقد بقي وضع المعلمين على هذه الحال حتى اصدار قانون أيلول ١٩٦٤ الذي أعطى المعلم حق التثبيت والتدرج رغم انتقاله من مؤسسة الى اخرى ، والحق بالاستفادة من التعويضات بالشروط التي تطبق على موظفي الدولة . وكانت اهم المطالب التي حصل عليها المعلمون هي انشاء اللجان التحكيمية التي تحد من الصرف الكيفي .

ولقد جاءت ثمرة هذه المطالب بتحرك من المعلمين في ذلك العام وتنديدهم بالاضراب مما جعل المعهد الشهابي يلجأ الى استباق الاضراب بالموافقة على هذه المطالب .

ان الفائدة الاساسية من اللجان التحكيمية هي انتخاب ممثلين شرعيين للمعلمين في هذه اللجان ليقفوا بجانب المعلم في خلافه مع صاحب المدرسة . وان عملية الانتخاب هذه ترفع من وعي المعلم وتشده الى الاهتمام . بمصالحه . وعمليا لم يحصل ذلك فأصحاب المدارس استطاعوا ان يحرفوا القانون لمصلحتهم ، ولم يحصل حتى الان أي انتخاب ديموقراطي لهذه اللجان التي لا تزال لجانب اصحاب المدارس ومجلس النقابة غائبين عن هذه المشكلة .

أما في مطلع عام الدراسي ١٩٦٨ — ١٩٦٩ فقد تحرك المعلمون في المدارس الخاصة بعد أن استفاد زملاؤهم في المدارس الرسمية برفع الاجور وقد طالبوا بدورهم بالزيادة نفسها . ولقد أدرج ضمن المطالب مطلب جهاز خاص لتامين الرواتب للمعلمين المجانيين. وقد رفع هذا المطلب مجلس النقابة بموافقة اصحاب المؤسسات التعليمية الكبرى الطائفية لانها كانت ترى بأن تحقيق هذا المطلب يعني القضاء على المدارس المجانية التابعة للافراد ، بذلك تكسب اكثر التلامذة من هذه المدارس ومن جهة اخرى فان هذا المطلب يساعد أصحاب المدارس الحصول على زيادة المنح ، وان تطبيق قرار جهاز لتأمين رواتب المعلمين المجانيين يشكل أزمة اجتماعية على الدولة وأصحاب المدارس لذلك تراجع أصحاب المؤسسات الطائفية عن تأييد هذا المطلب وضغطوا على مجلس النقابة للتراجع عن قرار الاضراب . ورغم تراجع مجلس النقابة وتخاذله اصرت الجمعية العمومية على الاضراب مما جعل المعلم يتحرر من سيطرة اصحاب المدارس ومجلس النقابة .

ان التحرك الذي حصل في هذا الاضراب ، والاضراب الذي تلاه في عام ١٩٧٠ ، جعل عددا من المعلمين يعون حقوقهم ، وهذا ما اثر في اسلوب اجراء الانتخابات اذ لم يكن أصحاب المدارس في الاعوام السابقة يتدخلون مباشرة في انتخابات مجلس النقابة تاركين هذا الدور لبعض اعضاء مجلس النقابة الذين يمثلون مصالحهم ويستطيعون بدورهم الوصول الى المجلس لعدم وجود وعي واهتمام نقابي بين المعلمين ولعدم وجود لائحة ثانية قوية . وان اضرابات عامي ٦٨ — ٦٩ و ٦٩ — ٧٠ قد سمحت لعدد من المعلمين ضمن الاجتماعات المتتالية للجمعية العمومية تلمس مشاكلهم وفهمهم للدور الانتهازي الذي كان يلعبه مجلس النقابة ، وفسحت المجال أيضا لبعض عناصر من المعلمين الذين دافعوا وتبنوا قضايا المعلمين بالظهور واكتساب التأييد من المعلمين المضربين مما يجعلهم قادرين على منافسة اعضاء مجلس النقابة السابق .

وفي انتخابات ١٩٧٠ ظهرت ثلاث قوى تمثل المعلمين :

— معلمي مدارس المقاصد الذين لم يكن لهم وجود بالمشاركة الجماعية بالاضرابات . وهم يشكلون مجموعة مغلقة تدبر شؤونهم لجنة تنوب عن المعلمين وقد مثلت هذه اللجنة دائما مصالح المؤسسة أكثر من مصالح المعلمين .

معلمي المدارس الكبيرة (وهي بأغلبها المدارس الكاثوليكية) ومعظم هؤلاء المعلمين يعيشون تحت سيطرة أصحاب المدارس .

— وهناك مجموعة من المعلمين خرجت من تحت سقف سيطرة أصحاب المدارس وهي تمتاز بتحرر نسبي عن الفئتين السابقتين وقد تحالفت القوتين الاولى والثانية بلائحة واحدة في انتخابات ١٩٧٠ في وجه لائحة تمثل القوى الثالثة . وقد لعب الدور الطائفي في مسرى الانتخابات مما جعل اثنين من ممثلي مدارس المقاصد يشطبون من اللائحة الاولى ويفوز مكانهم عضوين من اللائحة الثانية . وقد اعتبر المعلمون المقاصديون نتائج الانتخابات خيانة من قبل زملائهم في اللائحة ، وانسحبوا من النقابة .

وأمام هذا الوضع تخوف اصحاب المؤسسات الكبرى من سيطرة فئة من المعلمين متحررة من نفوذهم أن تصل الى مجلس النقابة وتلعب دروا في تبني مطالب المعلمين ، وخصوصا ضمن هذه المطالب الاساسية :

— الضمان الصحي الذي لم يستفد منه المعلم حتى الان .

— جهاز صرف رواتب معلمي المدارس المجانية الذي لا يزال حبرا على ورق .

— اللجان التحكيمية التي يسيطر عليها اصحاب المدارس ، لعدم وجود انتخابات ديموقراطية نزيهة .

وقد تدخل اصحاب هذه المؤسسات في انتخابات عام ١٩٧١ بصورة مباشرة ، فنسبوا عددا كبيرا من المعلمين الذين لم يكن لهم أي تجربة أو وعي نقابي واجبروهم على انتخاب اللائحة التي يأمنون اليها . وهذا ما أكد فوز لائحة السبعلاني المدينة لاصحاب المدارس بنجاحها ، وهذا ما يؤكد بقاء تحرك مجلس النقابة تحت اجنحة اصحاب المدارس .

ان وعي المعلم هو الكفيل برفع مطالبه بواسطة نقابة شريفة تدعم نضاله وتقف ضد طمع واستغلال اصحاب المدارس .

الحلقة الثانية من موضوعات مجموعة "المانيفستو" حول الخط العالمي

في سبيل الشيوعية

تواصل « الحرية » في هذا العدد نشر القسم الثاني من موضوعات مجموعة « المانيفستو » الايطالية حول الخط العالمي . ونذكر بأن « الحرية » سوف تعقب على هذه الوثيقة في اعداد لاحقة .

٣٤ — في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، انتهت الاصلاحية الى تناقضات مماثلة ، ليس فقط لاستبعادها هذه المناطق من عملية التوحيد الراسمالي ، بل ايضا للسمات التي اتسمت بها عملية الاستبعاد هذه ، لم يستتبع تغلغل انماط الانتاج الراسمالية ، تغلغل تسارع مع انهيار النظام الاستعماري التقليدي ، تجاوز متصل للمشاكل الحادة لهذه القارات ، ولا تحصيل متتابع لتاخرها . بل ان العكس هو ما حدث . فقد اتسع الفارق بين المنطقين ، واستمرت تبعية احداهما للثانية . وبلغ تزايد السكان والجوع حدا مخيفا ، كما برزت اجهزة قمع جديدة داخل البلدان المتاخرة تضاف الى العنف العام الذي يواجه الموجات الثورية .

٣٥ — لا يمكن تفسير هذه النتائج بعناد القادة الامبرياليين وتصلبهم ، بل بالعوائق الحاسمة التي تواجه الاصلاحية .

أ — ان نمو البلدان المتاخرة يفترض استئصال الطبقات الحاكمة القديمة والفئات البيروقراطية الجديدة ، كما يفترض تعبئة جماهير الفلاحين وتكوين طليعة سياسية ، اي تغييرا ثوريا فيكل البنية السياسيةوالاجتماعية، وهو تغيير تقاومه الامبريالية ، حتى في اكثر تياراتها عصرية ، لاسباب اقتصاديةوسياسية، كما انها تشجع في المقابل التحام كتلة اجتماعية جديدة مؤلفة من الملكية الزراعية القديمة ، والبورجوازية التقليدية ، والكتل البيروقراطية والعسكرية . والسياسة السوفياتية فيالمنطقة المتاخرة ليست ، في هذا الصدد ، مختلفة الا في دعمها النشيط لاشكال التبعية العصرية ، ازاء التوازنات التقليدية : « التحالف من اجل التقدم » وسياسة المساعدات ، مساندة « البورجوازيات الوطنية » والقوى الوطنية والاستقلالية ، انها سياسات تنتهي الى فشل واحد .

ب — أن نمو البلدان المتاخرة لا يتفق مع مجمل نمو العالم الراسمالي الذي تنخرط فيه هذه البلدان . ولا يرتبط هذا التنافر بآلية التبادل غير المتكافيء ، او بتحويل ارباح رؤوس الاموال المستثمرة في البلدان المتاخرة الى المنطقة المتقدمة ، انه مرتبط ، بصورة اكثر خفاء ، بطبيعة هذه الاستثمارات نفسها، وبالتغلغل التجاري لمنتوجاتها ، وبنمط التقدم التقني الذي تصدره ونمط الاستهلاك الذي تفرضه . مما يؤدي حتما الى الضمور الاقتصادي والى التفكك الاجتماعي في البلدان الملحقة. واذا لم يبتر هذا الرابط، ولم يرفض، في اصله هذا النمط بنمو البلدان المتقدمة ، فان مأساة تاخر المناطق الاخرى لن تنتهي ، بل انها سوف تتفاقم .

٣٦ — لم يؤد فشل الاصلاحية في منطقة التخلف الى القطيعة العميقة بين الصين والاتحاد السوفياتي فقط — وهي قطيعة ذات اسباب اعمق واشمل — بل تجاوزها الى فجوة لا ترمم بين خط التعايش والطلائع الثورية في البلدان المقهورة وهي الطلائع التي سلكت طريق الكفاح المسلح ، والتي يصيبها جموح العنف الامبريالي — مع تسليم الاتحاد السوفياتي — .

٣٧ — ليس فشل الاصلاحية في بلدان شرق اوروبا اقل بداهة منه في الاتحاد السوفياتي . فهي لم تحقق هدفها الاول الا وهو النمو الاقتصادي .والاجراءات الليبرالية الجزئية في الاقتصاد ، وارتخاء التوتر الايديولوجي ، في نظام تؤطره بنى سياسية واجتماعية شيدت في عصر اخر ولغاية مختلفة ، هذه الامور لم تؤد لدفعات ديناميكية بل نتجت عنها تيارات متنافرة : مقاومة سلبية في صفوف الجماهير ، جمود آلية القيادة الاقتصادية ، تفكك الجهاز السياسي . كان جواب القيادات على أزمة الانتاج هذه ، وعلى الازمة الاجتماعية ،المعودة الدائبة الى التسلط داخل كل دولة وفي علاقات الدول فيما بينها . وتتفاقم الازمة في حلقة الاجراءات الليبرالية والقمع ، المفرغة .

٣٨ — لقد مثلت احداث تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ هذا التناقض في صورة مثلى ، فان تعفن الادارة البيروقراطية النوفوتنية ادى الى تفكك التيار الجديد ، حيث كانت الهيمنة « الليبرالية » والتكنوقراطية ، حصيلة منطقية للحقبة السابقة ، ولكن حيث وجدت ايضا مبادرة جماهيرية كان بامكانها ان تشكل بداية خصبة لصراع طبقي . والعنصر الاول ، اي الجناح الليبرالي واليميني « للتيار الجديد »، في المجال الاقتصادي خصوصا ، لا يقل اهمية عن العنصر الثاني ، اي الامكان الايجابي لعودة عمالية وجماهيرية في حياة هكذا مجتمع وفي النضال من اجل الشيوعية .

٣٩ — كان لهذا العنصر وقع مفجر ، في التجربة التشيكوسلوفاكية ، للتوازن القائم في مجتمع معاهدة فرصوفيا ، لانه هدد نظام الامتيازات والسلطة الذي يلتقي عنده ، انطلاقا من مواقع مختلفة ، التكنوقراطيون والبيروقراطيون ، والليبراليون والستالينيون الجدد . وهنا تكن الدلالة المضادة للثورة لتدخل الاتحاد السوفياتي الذي ، سنتين بعد حدوثه ، فتح الابواب امام التغلغل الالماني بعد أن توسله ذريعة لقمع « التيار الجديد ».

٤٠ — ان الامتصاص المتسارع ، وبموازاته سياسة « اعادة الامور الى مجراها الطبيعي» تشكل قمعا عاما لكل ما ينتفض في وجه السيطرة السائدة ، يشكلان الجواب الذي تحاول قيادات المعسكر الامبريالي والاتحاد السوفياتي أن تقدمه على الازمة العميقة للفرضية الاصلاحية .

السياسة القمعية « لاعادة الامور الى مجراها الطبيعي »

٤١ — تشهد سياسة الانخراط بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية نشاطا مفاجئا . والطرفان تدفعهما الحاجة والمصلحة . فقد استنفدت الدول الغربية مرحلة من نموها وازدهارها وجدت في تحديث اوروبا الغربية وفي التسليح مجددا اكثر عناصرها ديناميكية . وهي لما لم تجد اطرافا جددا في سعيها لتوسيع المنطقة النامية ، اتجهت نحو ضم المنطقة « الاشتراكية » الاوروبية ، التي تشكل الهامش الخارجي الوحيد الذي يتيح ازدهارا جديدا ، وتقسيما دوليا جديدا للعمل ، وامتصاصا للتوتر الذي يزداد ضمن دائرتها . ودول شرق اوروبا ، بعد أن ابعدت شبح أزمة سياسية، بوسائل القمع ، بدت عاجزة ، لهذا السبب بالذات ، عن حل قضايا النمو الاقتصادي ، لذلك فهي تلجأ للمساعدة المالية والفنية الغربية لتحل معضلات لا تستطيع حلها من الداخل .

٤٢ — لكن عملية الانخراط هذه تشكل قفزة نوعية بالنسبة لما حصل في الماضي : فهي نظرا لعلاقات القوى ، وللاطار الاقتصادي الذي تتم ضمنه ، عملية تغلب عليها بوضوح الصفة الراسمالية التي تتقدم « اختراقا نحو الشرق » ، والحاقا في منطقة السوق الامبريالية العالمية . انها عملية لا يمكن وقفها في منتصف الطريق . فالتزايد الضخم في التبادل يستتبع تجانسا هاما في نمط وفي مستوى الانتاجية . وهذا بدوره يستتبع ، بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، تلاشي ما تبقى من الحقبة الثورية : الغاء الحقوق الاساسية التي حصل عليها العمال ، القبول بنمط الاستهلاك الراسمالي ، تجاوز بعض البنى القديمة للسلطة ، خطر تناقضات طبقية جديدة ،وخطر تناقضات بين المدينة والريف ، وبين القوميات بالنسبة للغرب ، قد يعزز ذلك تنشيط الازدهار الاقتصادي ، لكن نتيجة دافع خارجي وتبعا لمنطق الربح ، اي أن ذلك سوف يؤدي الى انخفاض النوعية الاجتماعية والسياسية للنمو ، والى تفاقم تفاوته .

٤٣ — ان عملية « الاعادة الشاملة للامور الى مجراها الطبيعي » ، والتي تقوم على تدخل يتفاوت عنفا ، بصورة مشتركة او بواسطة توزيع الادوار ، في المناطق المستقلة عن الغرض المشترك ، هذه العملية ما هي الا تكملة للسياسة الاميركية والسوفياتية . في فيتنام او في كوبا ، عندما تفرض معركة شعب بطولية على الاتحاد السوفياتي ضمانته ، او عندما يفرض انتصار ثورة دعمه ، فان الاتحاد السوفياتي في المقابل يمارس ضغطا ويفرضشروطا سياسية . اما عندما تكون جذور الكفاح المسلح اقل عمقا او اكثر ضعفا ، كما هي الحال في كمبوديا او في فلسطين ، فان خطوط اتفاق بين الدولتين الكبيرتين لا تلبث أن ترتسم لتعزل هذه النقاط الحارة .والدولتان تعترفان ، كل منهما للاخرى ، وداخل معسكرها ، بحق القيام بدور البوليسالعالمي. فالولاياتالمتحدة لا تعتبر التدخل في تشيكو سلوفاكيا خطيرا . والاتحاد السوفياتي يعرقل الكفاح المسلح في أميركا اللاتينية ، وهو يصلي بحممه تطرف اليسار الجديد في المغرب. مما يؤدي الى نتيجة منطقية : تحويل الاممية الموالية للاتحاد السوفياتي الى صورة مزيفة وباهتة لما كانت عليه ، تصفية الاحزاب الشيوعية المرتبطة بالاتحاد السوفياتي كقوى سياسية فعلية (في البلدان المتخلفة) او كقوى سياسية ثورية (كما في فرنسا او فنلندا) .

٤٤ — لكن حتى « الاعادة الشاملة للامور الى مجراها الطبيعي » تستثير من التوتر والانتفاض اكثر مما تمتص . فالجبهة الاسيوية تتحرك ، والحرب في فيتنام لا تخمد وفق منطق التعايش بل تمتد جذوتها الى الهند الصينية ، والهند تخطو خطواتها الاولى نحو الكفاح الشعبي المسلح ، والضغط الياباني يبعث تناقضا لا يملك احد ضبطه .فيالشرقالاوسط ، يتجه النضال المعادي للامبريالية الى تجاوز الافق القومي الضيق ليكتسب مضمونا ثوريا ، ويتغلغل الى انظمة البلدان العربية . في أميركا اللاتينية ، تضطلع الطلائع السياسية بنقد الخط البرلماني وخط البؤرة المسلحة بحثا عن طريق حرب الشعب . ان سياسة « اعادة الامور الى مجراها الطبيعي » لا تعيد هذه الامور الى مجراها الطبيعي ، انها تستحق مواجهات جديدة وتكشف عن صفتها الحقيقية، وهي قد تولد عنفا اكثر .

٤٥ — بعد خمسة عشر عاما ، يبدو جليا ان انعطاف المؤتمر العشرين ادى الى هيمنة اصلاحية ، ولم يؤد الى عالم سلام ، وهو لم يحل قضايا الجماهير الواسعة . بل على العكس ، ان هذا الانعطاف انتهى الى الهيمنة الامبريالية في كل المنطقة المتقدمة ، والى قمع شامل على الصعيد العالمي . ان بناء جبهة ثورية يصبح مسالة حيوية من اجل وقف اتجاه طاريء عاد يطفو على سطح التاريخ العالمي.

الثورة الصينية

٤٦ — تمثل الثوره الصينيه الحل الوحيد لازمة الستراتيجية السوفياتية والحركة الشيوعية ، كما تمثل المرجع العضوي للقوى الثورية على الصعيد العالمي . ولا تنجم قيمتها عن جذرية تصديها للامبريالية ومن التماسك الثوري فحسب ، بل انها تنجم ايضا عن الدينامية التي تطبع نموها الخاص ،السياسي والاجتماعي .

٤٧ — هددت الثورة الصينية الاصول العميقة لاتجاهات التراجع في المجتمعات الاشتراكية الاوروبية ، فشددت على رفض « المرحلتين » في بناء الاشتراكية ، كما شددت على التسارع الموازي في التغييرات البنوية والسياسية : ضرب علاقات ونمط الانتاج ، تقديم دوافع المساواة ، نقد التسلسل الهرمي الناتج عن تقسيم العمل الاجتماعي ، نفي الموضوعية المدعاة للنمو والحياد المدعي للعلم والتقنية . ان ذلك يشكل رفضا لنمط التراكم في البلدان الاشتراكيةالاخرى ، وهو نمط يقوم على اولوية الصناعة وعلى انتزاع الفائض من الفلاحين . وذلك بغية العمل على نمو شامل موحد مدفع العلاقات الاجتماعية الى الحسم ، وادارة جماعية من القاعدة ، ومع التوجه نحو دمج عمليات الانتاج والاعداد (المدينة — الريف ، الصناعة — الزراعة ، العمل اليدوي والعمل الفكري) . هكذا تتم السيطرة على كل الهيكل السياسي البيروقراطي ، مع العودة المستمرة الى الصراع الجماهيري والتوكيد المتجدد على دكتاتورية البروليتاريا طوال مرحلة الانتقال ، وتفكيك الحزب واعادة تكوينه في حميالصراع.

٤٨ — ان البعد الثوري لهذا الاختيار هو في أصل الصراع مع الاتحاد السوفياتي وفي المرحلة الجديدة من الصراع الطبقي، فيصفوف الشعب والحزب ، والتي بداتها « الثورة الثقافية البروليتارية » . يلقي هذا الحسم ضوءا على اتجاهات الشيوعية الصينية على الصعيد العالمي ، وعلى قيمة اقتراحاتها للشعوب المقهورة ، وعلى المساهمة المقدمة الى الثورة في البلدان الراسمالية المتقدمة :

أ — على الصعيد العالمي

رفض اقتسام العالم بين الدولتينالكبيرتين، فضح تعايش قائم على الحفاظ على الاوضاع الراهنة ، التشديد على طابع المجابهة المصيرية في الصراع بين الامبريالية والاشتراكية ، اي رفض كل استقرار ، ودعوة القوى الثورية في العالم كله ، والتشديد على الطابع الذاتي والمباشر للعملية الثورية في وجه اي زعامة في كلا المعسكرين . كل ذلك يعني اليوم ، ولا سيما في فيتنام ، تعميق الحرب الشعبية المعادية للامبريالية واتساعها ، وذلك ضد الموضوعة السوفياتية القائلة بالتفاوض والتراجع .

ب — في منطقة التخلف

تكشف « الشيوعية الصينية » استحالة اي مخرج للتاخر لا يصاغ ، انطلاقا ، خطا ثوريا يرتكز على حرب الشعب وطابعها الجماهيري. وذلك وفق خط لا يفصل فقط بين الموقفالصيني وبين سياسة عدم الانحياز (التي دافعت عنها الصين فيما مضى) ، وبينها وبين سياسة التعايش التي تمارسها الاحزاب الاصلاحية ، بل هو يفصل أيضا بين الخط الصيني وبين الطلائع التي تقدم الدور العسكري على الدور السياسي (كما في بعض اشكال حرب العصابات الاميركية) .

ج — في بلدان الراسمالية المتقدمة . اكدت « الشيوعية الصينية » مبدأ رفض النمو المتتابع ، ومبدأ الثورة على النظام في مجمله. وضرورة العمل الدائب على اعادة النظر في الحلول وتجديدها ، كما اكدت النضوج التاريخي للشيوعية . وهذه المسائل ، وان في اطار مختلف يستبعد كل تقليد طفولي ، هي محور الازمة العامة للراسمالية ، والسمات الجديدة للصراع الاجتماعي في الغرب .

٤٩ — تستدعي الثورة الصينية (الماوية) سماتها : اممية من نمط جديد . ان الصين لا تكل امر سلامتها وامر التطورات المقبلة في الثورة العالمية الى حدوث تناقض (اي في نهاية المطاف ، الى حرب) بين القوىالامبريالية وبين القوى الاشتراكية — الامبريالية ، ولا الى تطورها الخاص كدولة بين الدول ، او جيش بين الجيوش ، او اقتصاد مثل غيره . انها تكل ذلك الى تماسك نموها الثوري وغناه ، والى النمو المستقل والموازي للمبادرة الثورية في مناطق العالم الاخرى . ان الاممية التي ينشدها هذا الخط ليست انزواء الاشتراكية في بلد واحد ، ولا تشكيل جبهة حول دولة نموذجية ، لكنها اممية يقوم فيها كل طرف بما يقع على عاتقه ، ويواجه بطريقة خلاقة مشاكل مجتمعه الخاص ونضاله الخاص ، وحيث الوحدة هي نتاج وجهة مشتركة ، ونتاج الطبيعة المتفردة للعملية الثورية .

٥٠ — وترسو هذه الوحدة على قاعدة موضوعية تنتج عن انصباب مشاكل مناطق العالم في قضية واحدة ، هي قضية بناء المجتمع الشيوعي ، في فترات واشكال مختلفة وتنجم هذه القضية ، اليوم ، عن الواقع ، وليس عن موقف ايديولوجي : اي عن انعدام «طريق راسمالي» نحو التصنيع في بلدان اسيا وافريقيا ، وعن انعدام طريق « ترميدوري » للنمو في مجتمع اوروبا الشرقية ، وعن انعدام طريق اصلاحي للازدهار في بلدان الراسمالية المتقدمة . من هنا تولد الدلالة الشاملة الموجهة التي عينتها الثورة الثقافية ، لاول مرة ، وهي وجهة تسلكها ، بمضامين متفاوتة، مجموعات اخرى من الجبهة الثورية العالمية .

٥١ — والثورة الصينية هي الي تتطلب هذه المبادرة المستقلة ، والمتعددة . اذن ان محور الفكر الماوي يقوم على الادراك التام لاضطراب العملية الثورية ولامكان تراجعها ، حتى في الحالات التي تكون الثورة قد انتصرتواستولت على السلطة . ولا ضمانة للمستقل الا في كسر الطوق ، وفي مساهمة شعوب اخرى وتقاليد اخرى في توسيع العملية الثورية العالمية .

دور الصراع الطبقي

٥٢ — يسترجع الصراع الطبقي في بلدان الراسمالية المتقدمة ، في هذا الاطار ، دورا اوليا . ولا ينتج هذا الاقتناع عن موقف يعتبر اوروبا مركز العالم ، بل عن ادراك الصفة الموحدة لنظام السيطرة الراسمالي ، اي عن استحالة الفصل بين الثورة « في المواضع الحارة » وبينها في « المناطق الراكدة ». بدون تجدد الحركة الثورية في الغرب ، لا يمكن الحيلولة دون ان تجثم الدولتان الكبيرتان على صدر العالم . واذا لم تستعمل بصورة ثورية الموارد الاقتصادية والعلمية الهائلة التي راكمتها البلدان المتقدمة ، لا يمكن مجابهة مشاكل التخلف العالمي ، ومد الثوراتالوطنية باودها . ولا يمكن أن تجد قضايا بناء الشيوعية جوابها الا حيث الشروط التاريخية المحددة اكثر نضوجا ، وتتيح حلا نهائيا .

٥٣ — لا أساس من الصحة للظن أن الثورة في الغرب مقيدة بالاطار العالمي ، اي ان البروليتاريا تتمتع بوضع متميز يجعل منها شريكة في آلية الاستغلال الامبريالي . ان الوضع اليوم يختلف ، لان الاستغلال الامبريالي يغذي بصورة هامشية « البحبوحة » المزعومة في البلدان المتقدمة ، ولان التخلف العالمي ليس بصورة اساسية نتاج تحويل الثروة من منطقة الى اخرى . ان استغلال البلدان المتاخرة حيوي للامبريالية بقدر ما يغذي الالية الداخلية والعالمية للتجدد الذاتي لنظامها الاقتصادي ، وبقدر ما تشل نمو البلدان المتاخرة بتفكيك بنيتها الاقتصادية ، وتحدد بنيتها السياسية ، وهي الالية نفسها التي تقهر الجماهير في الغرب ، والتي توجد اسباب ثورة الجماهير المقهورة في المنطقتين .

٥٤ — ان تصفية هذه الالية الشامل ، وتصفية نمطها التكنولوجيفي الانتاجوالحضارة، تتيح ، في المنطقتين ، تحرير القوى الانتاجية والسيطرة على اهداف النمو التي تتيح قفزة مزدوجة الى الامام : يكفي التفكير في الموارد التي يمتصها التسلح العالمي او في الوجهة الغربية التي تسلكها الراسمالية في البحث العلمي ، حتى يبين الرابط الموضوعيوالمادي الذي يشد البروليتاريا الغربية الى شعوب المناطق المتاخرة ، وان كان هذا الرابط لا يؤدي الى التضامن . وهو مشروط بنضال ثوري مشترك ، والا مولت « المساعدات » تبذير الطبقات الغنية في البلدان المستقلة . والارباح المرتفعة للاحتكارات العالمية . اما سياسة نزع السلاح فتعرض للخطر مستوى العمالة ، والغاء الاستهلاك « الفاخر » لا يرافق نمطا مختلفا في تلبية الحاجات لذلك فان ايا من هذه السياسات لم ينجح في الهبوط من عليائه ، وتغذية موجة اممية في البروليتاريا الغربية .

خيارات جديدة

٥٥ — ان مجمل الاوضاع العالمية ، في الخلاصة ، تعني ما يلي ، بالنسبة الى البروليتاريا واليسار :

أ — بملك نمو الثورة في الغرب ، ومواجهة السلطة الراسمالية في حصنها ، وزنا حاسما. وليس ثمة في الوضع العالمي مجال او قوى تستطيع ضمان نمو سلمي او استقرار ديمقراطي . فالازمة تتفاقم ، وهي تنحو نحو انغلاق قطري ، أو نحو تاجيل المعركة الى أجل اخر . والحلان يعنيان الانجراف مع التراجع العام الذي يسيطر على الاطار العالمي .

ب — يفترض نمو الثورة في المغرب رسوخا عالميا جديدا للقوى المناهضة للراسمالية . والارتكاز الى « معسكر اشتراكي » يضم الاتحاد السوفياتي ، والصين ، والدول الاشتراكية الاوروبية ، وكوبا ، يعني بناء هذه السياسة (المرسوخ) على التباس يؤدي الى الشلل . وهذا لا يعني أن نجهل التناقضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في نهجهما سياسة القوة ، ولا ان نجهل الفوارق التي ما زالت تميز نمطين من المجتمعات الطبقية ومجتمعات القمع .

هذا يعني أنه لم يعد في الامكان اعتبار الاتحاد السوفياتي قوة منخرطة في الجبهة الثورية ، وان خياراته الداخلية والخارجية مرفوضة . ان الثورة الصينية هي محاور الحركة المناهضة للراسمالية .

ج — تستطيع مبادرة الثورة في الغرب ، ولا سيما في ايطاليا ، ان ترتكز الى ازمة التوازنات العالمية ، وان تعتمد على نضوج قوى جديدة في كل القطاعات . واذا كانت شروط علاقات القوى العالمية تبدو قيدا على الثورة الايطالية، فثمة مخارج ترتسم بالاضافة الى مجالات مبادرة جديدة . والامر الجدير بالثقة هو ان تزايد الصراع المناهض للراسمالية في ايطاليا يدفع هذا الصراع نفسه الى الامام في بلدان اخرى ، ويولد حركة متسعة تمنع عنه العزلة في وضع اوروبي محافظ ومستقر .

٥٦ — يشكل انتقال الاتحاد السوفياتي من معسكر الى اخر ، وتحول طبيعته الاجتماعية ، انعطافا نوعيا في الصراع العالمي . فالتجربة السوفياتية والاممية الثالثة يبلغان نهاية مطافهما بصورة مختلفة تمام الاختلاف عن الصورة التي ناضلت من اجلها اجيال كاملة من الثوار . لكن هذا لا يعني هزيمة تاريخية . فالعالم قد تغير . والنزعة الراسمالية نحو الكارثة قد لجمت ، وترسخت ادوار جديدة على مسرح التاريخ . وقفز مستوى القضايا المطروحة قفزة نوعية . فالصين — بتاريخها النضالي ، وبمعاركها ، ومعارك الاتحاد السوفياتي ومعارك كل الحركة الثورية — لا تحتل فقط الدور الذي لعبه الاتحاد السوفياتي في العشرينات ، بل انها تمثل خطا جديدا في البناء الاشتراكي . وتقوم حول الصين جبهة ثورية جديدة من البلدان الحديثة الاستقلال . في البلدان التحريفية ، قد يتفتح الجدل السياسي والاجتماعي بسرعة ونحن مندهشين ، وتلعب البروليتاريا الاوروبية دورا متجددا . وتعود الثورة ، على الصعيد العالمي وبشكلها الاكثر جذرية ، تطرح من جديد حلا وحيدا أمام الكوارث المحتملة ، وانحلال المجتمع الانساني . في هذه المعركة، التي لا نهاية اكيدة لها ، لا شك ان مسؤولية اليسار الاوروبي كبيرة ، بعد ان اوكل، طولا، الى غيره مهاما هي مهامه وقضاياه في المرتبة الاولى .

نضوج الشيوعيه

٥٧ — في السنوات الاخيرة ، فقدت خرافة المجتمع المتكامل « ذي البعد الواحد » في المغرب ، قسطا وافرا من تاثيرها . فالمعارك العمالية في اوروبا ، وانفجار الانتفاضة الطلابية ، ونقد الثقافة ورفضها ، وحركة السود في اميركا ، وايار الفرنسي ، والازمة الايطالية، (كلها احداث) ابرزت في المغرب بكامله تناقضات جديدة يصعب حلها في اطار النظام . لكن هذه الحركة لم تشكل حتى اليوم سوى عارض حاد من اعراض الجسم الاجتماعي . والصعوبات التي تعترض انتظامه في استراتيجية ، تطرح مشكلة نضوج عمل ثوري قادر على أن يجمع اكثرية الجماهير ، وان يجابه سلطة الدولة ، وان يوفر قيادة جديدة .

٥٨ — ان هذه الحركة هي تعبير عن تناقضات مستمرة تضاف الى دينامية المجتمع الراسمالي الخاصة والى عجز النظام عن توفير نمو فعلي لقوى الانتاج ، وعن السيطرة على الازمات الاجتماعية ، وعن تلبية الحاجات التي يولدها النظام نفسه . ان التحقق من صحة هذه الفرضية ، وتوضيح ما يميزها عن انتظار الشلل (النهائي للنظام الراسمالي) او الانهيار ، هما المسالة الاساسية التي تطرح اليوم على استراتيجية الثورة الاوروبية .

٥٩ — اذا لم تقم الثورة ، حتى اليوم ، في المغرب ، فذلك لان النظام الراسمالي استطاع ان يقدم للمجتمع نموا كافيا ، قادرا على امتصاص اكثر المطالب تعبيرا عن حاجات الجماهير ، وعلى استعمال هذه المطالب ضوابط لاتجاهه نحو الركود ، وقادرا اخيرا على استعمال نموه نفسه وسيلة تحديد لهذه المطالب ذاتها . ان هذه الصورة، التي انتصرت في السنوات العشرين الاخيرة ، هي التي غذت ايديولوجية « المجتمعالمتكامل ».

٦٠ — اما من ناحيتها ، فان الحركة العمالية قد ركزت صراعها على المطالبة بنمو أسرع واوسع . وكان على التناقض الرئيسي ، الذي تنجم عنه أزمة الراسمالية ، ان يولد من التناقض بين قوى الانتاج ، كما تقدمها الراسمالية ، وبين علاقات الانتاج المؤدية للشلل . ليس هذا الموقف النظري ، المتحدر من ماركسية الاممية الثانية ، وليد خطا ذاتي . انه وليد مقدرة النظام الذي احتل على الصعيد العالمي موقعا مهيمنا ، على فرض الخطوط الاساسية للنمو التاريخي. ولم تكن تستطيع ان تثور على النظام الا المناطق والطبقات التي بقيت خارج هذا النمو ، مع البقاء داخل (اطر) النظام نفسها. ولم يكن ممكنا أن ينضج نضال جذري ضد الراسمالية ، وان يطال هذا النضال علاقاتها الانتاجية الا مع اكتمال دورة هذا النمط من الانتاج ، وتكون شروط تجاوزه . اي ، حسب تعبير لماركس ، عندما يصبح استغلال العمل « قاعدة بائسة يقوم عليها نمو لاحق للثروة » .

٦١ — هذا هو الشرط الذي بدا نضوجه التاريخي . ويحول دون ادراك هذه الحقيقة ، من قبل الجماهير والقوى اليسارية ، ظاهر دينامية مستمرة في الانتاج الراسمالي ، ومقدرة النظام على توفير دخل متزايد ، وسلع جديدة ، وتقنية جديدة . لكن الامر لا يعدو أن يكون ظاهرا ينبغي كشف زيفه . ويمكن كشف هذا الزيف بصور ووجوه مختلفة .

٦٢ — اولا ، ومن زاوية كمية ، ان نمطا من علاقات الانتاج لا يستنفد تاريخيا عندما يعجز عن توفير اي

نمو انتاجي فحسب ، بل ايضا عندما يعرقل الاستثمار الكامل للامكانات المتوفرة . وحتى من الزاوية هذه ، انتهى النظام الراسمالي، في أكثر مواقعه تقدما ، الى ازمة اساسية . وتضخم الوظائف غير المنتجة للدخل (من التسلح الى انتاج سلع استهلاك غير مجدية)، والعجز عن استحثاث نمو القطاعات المتاخرة في المجتمع الوطني والعالمي ، وطابع التبذير المحض « للوقت الحر » والتفاوت بين مقدرة كل فئة من العمال ووظيفتها : تشهد هذه الامور كلها على لا عقلانية النظام المتزايدة .

٦٣ — ومهما كان من امر ، فان النظام في سعيه الى توفير دينامية نمو ، توسل مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية : التسلح ، العدوان العالمي ، التضخم المزمن، انحلال الحياة الاجتماعية والاستهلاك الفردي، بنية مهنية و «استزلامية» ، تجديد الايديولوجية العنصرية ، تعدد الامتيازات . لكن فعل هذه العوامل هو فعل المخدرات : فهي تسمح للنظام بأن يستمر في الحياة ، لكنها تراكم التوتر الى حد الانفجار غالبا . بذلك تتجدد نزعة الى الكارثة ، لا تنتج عن انهيار اقتصادي ، بل عن أزمة سياسية ، اقتصادية، اجتماعية .

٦٤ — ويبدو التفاوت بين النمو الفعلي والنمو الممكن اكثر بداهة على الصعيد النوعي . لا شك ان المجتمعات الحديثة ، حيث يمكن مستوى الدخل والمعرفة من تلبية الحاجات الاساسية بجزء من العمل المتوفر ، هي مجتمعات يشكل فيها العمل المتكرر ، والمجزأ ، والمستلب ، افة معظم الناس . ان المجتمعات التي يمكن فيها ، لقسم وافر من الدخل أن يلبي حاجات يعبر عنها اختيار حر، هي مجتمعات يجيب فيها الاستهلاك ، على العكس من ذلك ، على متطلبات يحددها الانتاج ، ويفرغها من كل دلالة انسانية .

والمجتمعات التي ينبغي أن يوفر ، فيها ، نمو وسائل الاعلام والاتصال توحيد الجسم الاجتماعي ونشر السلطة وتعميمها ، هي مجتمعات تدفع بالعزلة الفردية الى حدودها المحتملة، كما تدفع الى حدودها تمركز السلطة، والحواجز القومية والعنصرية . ويمكن اطالة هذه اللائحة من التناقضات الى ما لانهاية. وما يحجب واقعة هي أن التاريخ لم يعرف مطلقا نظاما مثل الرأسمالية المتقدمة ، يفتقد الى وجهة عقلانية ، ويشكل نمطا اخرق ، وتبذيرا مروعا للامكانات التي انتجها التاريخ — ما يحجب هذه الواقعة هو استنكاف عن تناول النمو الاجتماعي ودلالته البعيدة المدى، تناولا شاملا .

٦٥ — لكن حتى يمكن تجاوز نظام ما تاريخيا ، ينبغي أن تنتج « لاعقلانيته » جدلية اجتماعية فعلية ، صراعا طبقيا يقدر على قلبه . وهنا تطفو المجدة الاساسية ، في الرأسمالية المتقدمة . فـ « العالم المتكامل» يكشف عن شقوق ، اي ان النظام نفسه يغذي نزعات وحاجات لا يستطيع تلبيتها ، اكان ذلك بنموه الحالي او بنموه الممكن . وهي نزعات وحاجات « مادية » وان لم تكن تقليدية .

فصم العلاقات الراسماليــة

٦٦ — يحتاج النظام ، مثلا ، في نموه ، الى مستوى متزايد الارتفاع من الكفاءة والمعارف التي لا ينجح في استعمالها. ولا يحول بين معظم العمال وبين ادراك تناقض العمل المستلب ، ان هذه المعارف تحمل ، انطلاقا، الطابع المشوه للدور الذي تعد له . يحتاج النظام ، في نموه ، الى اتساع المعارف العلمية : ولما كان البحث موجها وجهة اهداف النظام ، يؤول النظام الى امكانات متعددة (مغايرة لاهدافه) لا يلبث ان يتخلى عنها . ويحتاج النظام ، في نموه الى دينامية اجتماعية متزايدة ، لذا فهو يفجر مؤسسات وعادات متوارثة ، ويوقظ تطلعات جديدة الى المشاركة الاجتماعية ، لا يلبث ان يصدمها بالخيبة ، (وينمي) علاقات جديدة بين الافراد، والجنسين ، والاجيال . ويولد النظام ، في نموه ، نمطا من الحياة الاجتماعية يكسب حدة قاطعة ، لقضايا قديمة ، بصور جديدة : فالصحة ، تنتابها امراض اجتماعية المصدر ، والشيخوخة تؤدي الى جزء متزايد من الحياة على هامش المجتمع ، بالاضافة الى مشاكل الشباب والنساء ، الذين يشكلون قسما متزايدا من السكان ينعتق من علاقات التبعية التقليدية لكنه لا يجد متنفسا للتعبير والسلطة .

٦٧ — من هذه الزاوية ايضا ، يمكن تعداد الامثلة الى ما لا نهاية . لكن الامر الاساسي هو التالي : لا تتضح لاعقلانية النظام بالمقابلة مع « سلم للقيم » ذهني ، فحسب ، أو مع « طبيعة انسانية » منفلتة من التاريخ، يضحى بها ، ولكن بالمقابلة مع حاجات وتطلعات تملك تحديدا اجتماعية وماديا ، ينتجها النظام ويستثيرها بلا هوادة .

٦٨ — وما يكتسب اهمية بالغة هو ان هذه اللاعقلانية تبدو ملازمة لجوهر علاقات الانتاج الرأسمالية نفسه ، والحاجات المعنيةتصطدم بهذه العلاقات مباشرة . والقضايا التي رأى فيها ماركس ، منذ قرن ، جوهر الشيوعية ، بدأت تحتل مركز الصدارة من التناقضات الفعلية للتطور الاجتماعي ، ودخلت دائرة الحلول التاريخية الممكنة .

٦٩ — اصبح تجاوز التقسيم الرأسمالي للعمل ، وتجاوز استلابه ، حاجة فعلية لجماهير متزايدة من العمال : (ولا يعني الامر العمال المشدودين الى الاعمال الرتيبة والمرهقة ، فقط ، بل يعني أيضا كل الذين يطلب منهم مقدرة مرتفعة على المبادرة ، والذين لا يجدون في عملهم اي تعبير عن انفسهم . فالحاجة الى مدينة صالحة للسكن والعيش ، الى مشاركة اجتماعية ، الى الصحة ، غدت نقدا ضمنيا للنمط الفردي في الحياة الاجتماعية ، ولغلبة الطابع الانتاجي للبنية الاقتصادية ، نقدا لانعدام التخطيط الجماعي للنمو . أن نمطا للاستهلاك مختلفا عن التزايد الاخرق للسع غير المجدية ، او عن اللهاث المرهق وراء نماذج كاذبة ينتجها النمو نفسه، ان هذا النمط أمسى مستحيلا بدون تغيير طبيعة العمل نفسها ، وبدون تعدد النشاطات الحرة وتجاوز الطابع الفردي للمنظمات الاجتماعية . وينفذ نقد التسلط وتمركز السلطة ، حتما ، الى جذورهما الاقتصادية ، واسلوب تنظيم الانتاج والمجتمع ، والى زيف الديمقراطية التمثيلية ، والفصل بين السياسي والاجتماعي . وارتبط النضال ضد اللامساواة — وليس فقط اللامساواة الاقتصادية ، بل في الثقافة والمهام والسلطة ، النضال ضد المراكز والمراتب الاعتباطية ، ومن اجل تأمين امكان تعبير فعلي — ارتبط هذا النضال بالمبدأ التالي : لكل حسب طاقاته ، لكل حسب حاجاته .

٧٠ — وبالمقابل ، امسى مؤكدا ان نمو الثقافة ووسائل الاعلام العامة ، يتيح في بنية اجتماعية جديدة طاقات جديدة من المبادرة والنشاط الحر . كما أمسى مؤكدا أن الاتمتة ، في البلدان المتقدمة ، تستطيع اختصار الاعمال الرتيبة والمجهدة ، واطلاق امكانات البحث العلمي من عقال الربح وتركيزها على الثروة الاجتماعية ، كما انها تتيح نمط استهلاك غير مستلب يغذي الطاقات الفردية والاجتماعية ويستتبع تأثيرا عميقا على الانتاج المادي وعلى مستوى الحضارة بوجه عام .

البقية في العدد القادم



العالـم

ايران

بعد إعدام ١٣ مناضلاً شيوعياً : بدايات حرب العصابات الريفيّة

اعلنت الحكومة الايرانية مؤخرا عن اعدام ١٣ مناضلا شيوعيا رميا بالرصاص واحالة ٥٠ مناضلا اخرين للمحاكم العسكرية بعد أن تم اعتقالهم في طهران وغابات اقليمي غيلان ومازاندران الشماليين . أما التهم الموجهة لهؤلاء المناضلين فهي التخطيط « لحرب عصابات في المدن والريف ، وتنظيم التظاهرات واثارة الاضطرابات في المدن والجامعات » .

كذلك تفيد الانباء الواردة من ايران عن وقوع معركة في الغابات الشمالية قتل فيها اثنين من رجال العصابات ، وخمسة من رجال الشرطة و ٢ من عملاء الحكومة . ذلك كله بالاضافة الى قيام اليساريين الايرانيين بمحاولة اعدام الجنرال فارسو رئيس المحكمة العسكرية والمسؤول عن المحاكمات الاجرامية .

وتأتي هذه السلسلة من الاحداث في أعقاب تحولات ذات مغزى بالنسبة للمجتمع الايراني او بالنسبة لاوضاع اليسار الايراني عامة وحزب « تودة » بصورة خاصة . فعلى الصعيد السياسي لا تنفصل التحركات التي قامت بها فئات من البرجوازية الصغيرة وبخاصة الطلاب الجامعيين عن المعارضة الشاملة للجماهير الايرانية ضد الحكم الاقطاعي العميل . كذلك تشكل هذه النضالات جزءا من التراث النضالي العريق للشعب الايراني سواء ضد الرجعية الحاكمة والسيطرة الاستعمارية ، او نضال الاقليات المضطهدة في سبيل حقوقها الوطنية . وقد استطاعت الجماهير الايرانية في ١٩٥١— ١٩٥٣ ان تؤمم البترول الايراني وتطرد المصالح البريطانية خارجا . الا ان بقاء القيادة في يد البرجوازية الوطنية التي مثلها رئيس الوزراء مصدق وفشل حزب تودة الشيوعي في لعب اي دور طليعي وجذري ساعد على الانقلاب الرجعي الذي ارجع الشاه الى الحكم واعاد سيطرة الاحتكارات الرأسمالية الاميركية على البترول والاقتصاد الايراني . وقد عرف الحكم الايراني الذي يرتكز الى تحالف الاقطاع الريفي والبرجوازية الكومبرادورية (العميلة) تطورا ملحوظا في السنوات الماضية كان الهدف منه تمتين علاقة ايران بالسوق العالمية الرأسمالية وخنق التذمر الشعبي عبر الاصلاح الزراعي الذي لم يتمكن من زحزحة ملكيات الاقطاع . والنتيجة البارزة لهذا الاصلاح هي تكون طبقة من البرجوازية الريفية لا تتعدى ٥ بالمئة من السكان . تجاه تطور الحكم عرفت الحركة الشعبية بدورها احداثا هامة: الكفاح المسلح الذي خاضه الفلاحون الاكراد والتركمان في السنوات ١٩٦٦ — ١٩٦٨ ، والانتفاضات الفلاحية التي عرفتها مناطق اخرى من الريف الايراني . وكذلك في المدن تحركت قطاعات من البرجوازية الصغيرة ومعها القادة الدينيون المناهضون للاستعمار .

ويذكر ان العلاقة الحميمة الاقتصادية والعسكرية (بيع كميات كبيرة من الاسلحة لايران) بين الاتحاد السوفياتي وحكم الشاه قد اعطت هذا الاخير رصيدا سياسيا كان يفتقده بالاضافة الى الفوائد الاقتصادية التي جناها السوفيات ولو على حساب الشعب الايراني !

اليسار الايراني امام مهام الثورة الوطنية الديمقراطية

وقد انعكست هذه التطورات داخل صفوف اليسار الايراني بعد مرحلة الركود التي تبعت سقوط مصدق . ففي عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ عرف تنظيم الخارج لحزب توده انشقاقا حول مسالتين :

١ — ضرورة الكفاح المسلح .

٢ — اعادة تنظيم الحزب بقيادة مناضلي الداخل . اذ كانت القيادة موجودة في الخارج منذ ١٩٥٣ .

ويعتبر الجناح اليساري المنشق انه ينبغي تكنيس بقايا ايديولوجية حزب « تودة » البرلمانية والاصلاحية والانتهازية ، وبناء الحزب الماركسي اللينيني من خلال توحيد كل الفصائل اليسارية الثورية ، واخيرا ، التحالف مع كل الاطراف التي تناضل داخل ايران من اجل الاطاحة بحكم الشاه العميل والتحرر من الاستعمار وتوفير الحل الجذري للمسالة الزراعية .

قمع مظاهرة في طهران

سيلان

حكم بندرانيكة : تخاذل أمام الاحتكارات الاستعماريّة وقمع للحركة الشعبيّة

في السادس من هذا الشهر، اعلنت رئيسه وزراء سيلان السيدة بندرانايكه ان مقاتلين يساريين من جبهة التحرير الشعبيه قاموا بعدد من العمليات العسكرية ضد مخافر الشرطة والدوريات والمباني الحكومية ، وتمكنوا من قطع الاتصالات الهاتفية والكهرباء ومن شل حركة القطارات في أجزاء من سيلان . واتهمت بندرانايكه مقاتلي الجبهة بمحاولة الاستيلاء على العاصمة ، كولومبو .

منذ حوالي سنة وسيلان تحكمها حكومة الجبهة اليسارية المتحدة التي جاءت الى الحكم بعد أن نالت الاحزاب الاشتراكية المكونة لها اكثرية المقاعد في الانتخابات البرلمانية الاخيرة على اساس برنامج طرحت فيه نفسها كبديل لحزب الاتحاد الوطني الذي حكم سيلان منذ عام ١٩٦٥ والذي يعبر عن مصالح البرجوازية الكومبرادورية (أصحاب الوكالات والتجار الكبار المرتبطون مباشرة بالمصالح الاستعمارية) .

فما الذي يبرر قيام عمليات مسلحة بهدف اسقاط مثل هذا الحكم ؟

هذا ما تجيب عليه جبهة التحرير الشعبية في رسالة وجهتها الى الحركات الثورية والقوى المناهضة للامبريالية في العالم تفضح فيها تناقضات هذه الحكومة .

بعد حوالي السنة على حكمها ، لم تستطع حكومة السيدة بندرانايكه من ان تحقق ولو بضعة بنود من برنامجها « الاشتراكي » . فالحالة الاقتصادية في تدهور مستمر ، والبطالة تتفاقم . النمو الوحيد اصاب قوى القمع ، اذ تقرر زيادة قوات الشرطة بنسبة ٥٥ بالمئة. وكان الفلاحون قد استولوا على اراضي المتملكين الكبار على اثر انتصار الحكومة الحالية . ولكن سرعان ما قام البوليس بطردهم منها وحرق أكواخهم . ثم جاءت قضية الارز . وكانت الجماهير المفقرة وفئات واسعة من الطبقات الوسطى وفئات واسعة من الطبقات الوسطى تطالب باعادة تقنين الارز . واخيرا اصدرت الحكومة قانونا بذلك لكن الاسعار جاءت ثلاثة او اربعة اضعاف الاسعار المتوقعة . أما تاميم شركات الشاي البريطانية — وهو المطلب المركزي للقوى الوطنية والعمالية التي حملت الوزارة الى الحكم — فقد غاب تماما عن برنامجها القريب المدى . وتتجه سياستها الاقتصادية ، في المقابل ، نحو ضغط الاستهلاك ، وزيادة التوظيفات الرأسمالية باتجاه تنظيم وزيادة انتاجية الوحدات الانتاجية الرأسمالية ، وبالتالي تعزيز سيطرة الرأسمالية اقتصاديا ..

بالنسبة للسياسة الخارجية ، فان الحكومة « اليسارية » اعترفت ، فور توليها الحكم ، بالحكومة الثورية المؤقتة في فيتنام الجنوبية. وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع دولة اسرائيل . هاتان خطوتان لا شك باهميتهما . ولكن يستحيل تقييمهما بمعزل عن السلوك العملي للحكومة السيلانية . فالاعتراف بالحكومة الثورية المؤقتة في فيتنام لم يترافق مع تشديد المعركة ضد الاستعمار الاميركي فالبنك الدولي مثلا — الذي كانت احزاب التحالف تعتبره اداة في يد الامبريالية الجديدة — اصبح مطالبا الان بتقديم المساعدات لا شك في انها ستكون دعائم جديدة للاستعمار الاميركي (يحل فيها ولو تدريجيا محل الاستعمار البريطاني) .

ولا تزال الادارة السيلانية مرتعا لعملاء الاستخبارات الاميركية الذين انكشف امرهم خلال العهد الماضي . وبالرغم من ذلك ، لم تقدم الوزارة الحالية على اية خطوات من شأنها تصفية هذه العناصر .

كذلك فان قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، لم يرافقه اعتراف بقوى الشعب الفلسطيني المسلحة . وجدير بلفت الانتباه الى أن بادرة من هذا النوع تفتح امام سيلان سوقا عربية واسعة لتصدير الشاي السيلاني (الاقل جودة من الاصناف التي تستوردها البلدان الصناعية المتقدمة) . والواقع ان نفس المصلحة التجارية هي التي تفرض استمرار العلاقات الدبلوماسية مع الحكم العنصري في جنوب افريقيا (التي تستورد بما قيمته ٧ ملايين دولار من الشاي السيلاني) .

يتضح مما سبق ان الوزارة الحالية لم تستطع رغم « اشتراكية » اكثرية اعضائها ، تحقيق البرنامج الذي وعدت به الجماهير والذي نجحت في الانتخابات على اساسه . وهذا ما يعترف به وزير العمل الذي تسميه صحيفة « الدايلي تلغراف » البريطانية « يساريا متطرفا » — عندما يقول : « مع ان حزبي ناضل طوال اربعين سنة من اجل تأميم مزارع الشاي ، فقد اقتنع الان ، وهو في الحكم ، بأن ذلك امر لا يمكن تحقيقه في الوقت الحاضر . » .

ولكي ندرك اهمية تأميم مزارع الشاي ، لا بد من التذكير باي الشاي يشكل ٦٦ بالمئة من الانتاج السيلاني المعد للتصدير . وتأميمه يعني ليس الاستقلال عن السوق الامبريالية العالمية وحسب وانما ايضا اسداء ضربة قاصمة للرأسمالية الكومبرادورية المحلية .

بهذا كله تصبح سيلان انموذجا صارخا على عجز حكم وطني عن حل مهام المرحلة الوطنية والديمقراطية لانه يحجم عن تحطيم جهاز الدولة التي ورثها عن السلطة الاستعمارية والبرجوازية المحلية .

وبدأت خيبة امل الجماهير بالحكومة الجديدة تظهر بعد أشهر قليلة على استلامها الحكم ، وعبرت عن نفسها بعدد من الاضرابات العمالية والطلابية جوبهت بقمع شديد من قبل عناصر السلطة . وهذا هو الجو الذي تحاول جبهة التحرير الشعبية تحريكه للتشديد على انه لا بديل لسلطة عمالية تطيح بجهاز الدولة البرجوازي .

تأسست جبهة التحرير الشعبية عام ١٩٦٤ ولكنها لم تعلن عن وجودها الا خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٧٠ حيث ساندت لائحة الجبهة اليسارية المتحدة مساندة نقدية .ولكن لم يساور الجبهة اي وهم حول امكانات هذه الحكومة في تحقيق برنامج ثوري . وهذا ما اوضحته خلال حملتها الاعلامية. الا أنها شددت على أن عزل حزب الاتحاد الوطني الرجعي ، المرتبط بالاستعمار ، هو المهمة الملحة في ذلك الوقت .

وتقوم مرتكزات الجبهة بين العمال الزراعيين في مزارع الشاي ، وفي الريف بين الفلاحين المعدمين والبروليتاريا الزراعية ،وبين فقراء الهنود المنبوذين الذين لا تابه لهم الاحزاب السياسية الاخرى لانهم لا يملكون حق التصويت في الانتخابات . وقد كان لتغلغل رأس المال في الريف الاثر البالغ على هذه الفئات ، اذ قذف باعداد كبيرة منها الى الجوع والبؤس والبطالة . اضف الى ذلك ان اتساع التعليم في الريف (الامية تكاد تكون معدومة في الريف بين سن ١٧ — ٣٥) قد ساعد على نمو وعي هذه الفئات واطلاعها على تجارب الاقطار الاخرى . أما البروليتاريا العمالية المدينية — التي تشكل النسبة الكبرى من البروليتاريا — فانها منضوية تحت لواء الاصلاحيين الذين ما فتئوا يتخلون عن نضالاتها ويتحالف قادتهم مع اطراف الحكم . فبدأ العمال يخوضون معاركهم خارج اطار هذه الاحزاب .

من هنا ان تخاذل حكومة بندرانايكه أمام الاحتكارات الاستعمارية ومسؤولياتها المباشرة عن قمع التحركات الجماهيرية — وقد اتخذ هذا القمع شكل القمع العسكري الوحشي في الايام الاخيرة — اخذ يعمد بالدم الانفصال بين هذه الحكومة والجماهير الكادحة .

مناقشات

ردّ الجبهة الشعبيّة الديمقراطيّة حول زيارة وفدها للعِراق

تنشر « الحرية » فيما يلي الرد الذي تلقته من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول ما كتب في العدد الماضي تعليقا على زيارة وفد الجبهة للعراق . ويثير هذا الرد عددا من القضايا ترى « الحرية » أن اصح اطار لمعالجتها هو نقاش تجربة الجبهة كلها . وهذا ما سنقوم به خلال معالجة قريبة لتجربة حركة المقاومة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ .

أدلى ناطق بلسان لجنة اعلام الجبهة الشعبيه الديمقراطية لتحرير فلسطين بالتصريح التالي حول تعليق مجلة « الحرية » (عدد ٥٦١ بتاريخ ٥ — ٤ — ١٩٧١) على زيارة وفد الجبهة للعراق :

ان زيارة اي وفد يمثل احدى فصائل المقاومة لاي قطر عربي (يتخذ مواقف نظرية علنية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، وضد اية تسوية سياسية في المنطقة على حساب حق شعبنا في كامل ترابه الوطني وحقه في متابعة كفاحه المسلح والجماهيري على طريق التحرير وتقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه) لا يعني بالضرورة انتقال هذا الفصيل او ذاك الى سياسة متعاكسة مع سياسته الاساسية التي طرحها على الجماهير ومارسها في النضال اليومي وبآفاقها التاريخية .

ان الجبهة قد أكدت منذ البداية ان الازمة الموضوعية لحركة المقاومة تكمن في الاساس في نسج علاقاتها مع الاوضاع العربية من خلال الانظمة العربية السائدة بديلا عن العلاقة مع حركة الجماهير عبر فصائل حركة التحرر العربية ، وتحديد علاقاتها مع اي نظام عربي على ضوء موقف هذا النظام من قضايا النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، اي « من اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل » بحكم الارتباط الجدلي والعضوي بين دولة اسرائيل وبين الامبريالية العالمية بشكل عام والامريكية بشكل خاص . وعلى ضوء موقف هذا النظام من قضايا مساندة المقاومة والدفاع عنها والموقف من الرجعية الحاكمة في عمان التي تشن حملات التطويق والابادة على المقاومة وعموم الحركة الوطنية والتقدمية على امتداد الساحة الفلسطينية — الاردنية . ومن قضايا الدفاع عن حقوق شعبنا في كامل ترابه الوطني ورفض اية تسوية سياسية على حساب حق شعبنا في كامل ترابه وفي متابعة كفاحه العادل (المسلح والجماهيري) على طريق التحرير وحرب الشعب الوطنية والثورية .

وضمن هذا الاطار ناضلت الجبهة من اجل تصحيح علاقات المقاومة مع الاوضاع العربية وايقافها على « رجليها » بدلا من أن تبقى واقفة على « راسها » وذلك باعتماد قاعدة « الاعتماد على الذات وعلى الجماهير »ونسج العلاقات العربية مع حركة الجماهير عبر حركة التحرر الوطني العربية اولا وبالاساس . وفعلا فقد حافظت الجبهة طيلة السنوات الماضية على هذا النهج الثوري « اذ ان الصراع ضد اسرائيل والصهيونية مرتبط تاريخيا وعضويا بالصراع ضد الامبريالية والرجعية في المنطقة العربية » « وتحرير فلسطين مرهون بسلسلة تحولات ثورية في المنطقة العربية تعتمد نظرية الشعب المسلح وحروب الشعب الثورية واخضاع جبهة الانتاج في خدمة جبهة القتال لخوض صراع مسلح وجماهيري طويل الامد ينتظم فيه قتال الجماهير المسلحة بقتال الجيوش النظامية ضد التحالف الامبريالي — الصهيوني — الرجعي » . وباستمرار طرحت الجبهة علنا وعلى الشارع « أزمة علاقة حركة المقاومة مع الاوضاع العربية التي بقي طابعها الغالب ، بناء العلاقات من خلال الانظمة العربية ، والتعامل العاطفي — مع الجماهير الفلسطينية — الاردنية وكل الجماهير العربية »(١) .وهذه العلاقة اوقعت معظم فصائل المقاومة في تكتيك قصير النظر ، جعل المقاومة عاجزة — وحتى الان — عن تقديم البديل الثوري لبرامج ٥ حزيران المهزومة ، وليس جديدا على كل من تابع اطروحات الجبهة الديمقراطية ما تشهده المقاومة والمنطقة من تطورات في المرحلة الراهنة ، وضعت ازمة حركة المقاومة على السطح بارزة أمام أعين الجماهير (٢) .

الا ان هذا كله لا يدفع الجبهة الديمقراطية الى الاخذ بموقف دوغماتي من الانظمة العربية التي تعلن عن مواقف العداء من الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، وبالتالي النظرة الى هذه الانظمة بمنظار اسود وابيض فقط ، فبين الابيض والاسود لون رمادي على حد تعبير لينين . ان العلاقة مع الجماهير العربية من خلال حركة التحرر العربية بشكل عام وفرقها الثورية بشكل خاص تبقى باستمرار هي الاساس في الممارسة العريضةواليومية. وفي العلاقة مع الانظمة العربية التي تعلن عن عدائها للامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، علينا أن ناخذ بقانون البحث عن نقاط الالتقاء والتضامن معا حولها ، وتحديد نقاط الاختلاف بدقة وتحديد الفواصل والتخوم بين حركة المقاومة وبينها وطرحها على الجماهير بوضوح ورجولة وبدون أية مساومات أو تنازلات ايديولوجية وسياسية . ففي ذات الوقت الذي يمكننا جميعا أن نكون ضد سياسة الاستسلام الوطني والقومي (وهذا يفترض تعبئة جميع الطاقات العربية التي تلتقي حول بعض القضايا المشتركة) ، علينا أيضا أن نكون ضد سياسة الاستسلام الطبقي لبرامج البورجوازية الصغيرة التي تقف قاصرة عن مجابهة نتائج حرب حزيران ، والاخذ بسياسة جذرية ثورية لمجابهة هجمة حزيران التي تقود الى سلسلة تنازلات — بالضرورة — لصالح اسرائيل والامبريالية بالمنطقة على حساب حق شعب فلسطين بكامل ترابه الوطني وعلى حساب حركة التحرر العربية (انتزاع الاعتراف باسرائيل احدى نتائجها البارزة مثلا) .

ان هذه المسالة (مسالة العلاقات العربية) هي واحدة من المسائل الكبيرة التي تختلف فيها الجبهة الديمقراطية عن منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي المسؤولة عن مجلة الحرية والناطقة بلسانها .

بعد هذه المقدمة القصيرة جدا والضرورية في هذا المجال ، ننتقل الى ابداء الملاحظات التالية على تعليق « الحرية » :

الملاحظة الاولى :

ان الجبهة اعتمدت وتعتمد سياسة ثابتة في علاقاتها العربية . فالعلاقة مع حركة الجماهير العربية عبر فصائل حركة التحرر العربية عامة وفرقها الثورية خاصة هي الاساس . فبالاضافة الى الانتماء القومي الواحد للامة العربية فان مصير فلسطين وشعبها تقرر ويتقرر تاريخيا بفعل التاثر والتاثير المتبادل بين ما يجري على أرض فلسطين وعلى أرض المنطقة المحيطة بها (تاريخ فلسطين القديم والوسيط والحديث) ، فالصراع الحديث مع الحركة الصهيونية مرتبط جدليا ويوميا بالصراع مع الامبريالية والرجعية العربية ، « ولوى عنق » اسرائيل مرتبط بالاساس « بلوي عنق» الامبريالية في المنطقة العربية. وعلى حد تعبير عبد الناصر ان صراعنا مع اسرائيل هو في حقيقته اليومية « مع اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل » .

وفي العلاقة مع الانظمة العربية فان الجبهة اتخذت موقفا نقديا ، علنا في الشارع وأمام الجماهير (٣) . ولكن الجبهة بذات الوقت (قبل أيلول وبعد أيلول) لم تاخذ موقفا دوغماتيا مقفلا . فقد حيت وثمنت موقف الجمهورية العربية المتحدة في مباحثات ناصر — حسين (٢٠ — ٢٣ اب ١٩٧٠) حيث طرح الملك حسين على رأس جدول أعمال المباحثات « تصفية العمل الفدائي » فقد رفض الرئيس عبد الناصر جملة وتفصيلا هذه المسالة ، وأصر على بقاء العمل الفدائي وعدم التعرض له (٤) . وقبل هذا وفي اجتماع امانة سر اللجنة المركزية لحركة المقاومة في عمان مع الوفد السوداني الذي ضم السادة الوزراء معاوية ابراهيم ، فاروق ابو عيسى ، والسفير عبد العزيز نصر (اب ١٩٧٠) كان موقف مندوب الجبهة بضرورة « عدم تحويل التعارض الذي نشب مع المقاومة بعد موافقة القاهرة على مشروع روجرز الى تناقض وعداء توظفه الرجعية في عمان كغطاء لشن حملات التطويق والابادة على المقاومة » . وهذا بذات الوقت لا يعني اخفاء التعارض بل طرحه موضوعيا على الجماهير ، فالمقاومة ترفض قرار مجلس الامن ومشروع روجرز لاسباب وعوامل باتت معروفة فلا داعي لتكرارها في هذا المجال .

وأكثر من تصريح صدر عن الجبهة يثمن ويحيي الموقف السوري للدفاع عن حركة المقاومة بوجه هجمات الرجعية قبل ايلول ، وفي أيلول أكدت الجبهة على اهمية المساندة السورية للمقاومة « فقد حققت حملة المساندة السورية ربط كل مناطق الشمال والوسط معا وتطهير محاور الطرق (خاصة مثلث الرمثا محور النعيمة ، اربد — جرش) وتشتيت اللواء ٤٠ والحاق الخسائر الفادحة به » (٥) بينما انتقد التقرير موقف العديد من الدول العربية بينها العراق (٦) .

كل هذا لان الجبهة تؤمن بضرورة ممارسة مبدأ النقد والنقد الذاتي تجاه مواقفها (٧) ومواقف الاخرين ، فنحن نعيش في منطقة واحدة تتفاعل فيها العوامل الذاتية والموضوعية .

الملاحظة الثانية :

على ضوء الملاحظة الاولى ان مواقف الجبهة المطروحة على الجماهير تجاه الاوضاع العربية تناضل باستمرار من اجل تصحيح علاقات المقاومة مع هذه الاوضاع ومع الانظمة العربية لتخرج المقاومة من أزمتها الموضوعية وتبقى مستقلة عن التناقضات العربية وحتى لا تقع « تحت مظلة الانظمة العربية على حد تعبير مجلة الحرية » وبعيدة عن « اية محاور عربية » . ان المواقف الثورية المطروحة علنا على الشارع وعلى الجماهير والممارسات اليومية للجبهة أو لاي فصيل من المقاومة هي التي تحدد موقع المقاومة عموما أو أي فصيل من فصائلها في حركة الثورة ، لا تصريحا بذاته أو زيارة بذاتها . والا فلماذا زيارات وفود من « فتح » مثلا للعراق ليست محورية حيث وضعتها « الحرية » — في صدر التعليق ..!!؟

ان « الحرية » تعاملت مع الزيارة على طريقة « لا تقربوا الصلاه .. » ونسيت « وانتم سكارى » .

الملاحظة الثالثة :

تقول « الحرية » ان زيارة وفد الجبهة للعراق يحمل «تبرئة ضمنية للبعث العراقي..» وهذا ما يوحي به البيان المشترك بين الطرفين الذي يعلن أن المحادثات قد سادها (جو من الصراحة والموضوعية والوضوح) (وبضرورة النضال من اجل ترجمة هذه الموضوعات الى قضايا عملية .... لدحر الامبرياليةوالصهيونية والرجعية على امتداد الارض العربية) .

أولا نود أن نكرر بديهية معروفة في عالم النضال الوطني والثوري « ان الممارسات الحسية لاي فرد أو حزب أو نظام هي التي تحدد هويته الوطنية والثورية او عكسها أمام الجماهير ، وليس اللقاءات الثنائية او البيانات هي التي تحدد هوية البشر والحركات وانظمة الحكم » .

وثانيا ان تعليق « الحرية » اخذ مرة اخرى بطريقة « لا تقربوا الصلاة ثم نقطة » ليخرج بالنتيجة الاحتمالية للتعليق ، وبتعبير اخر لجأ الى انتقاء عبارات معينة معزولة عن الفقرات التي سبقتها حيث تؤكد أن الاصل في بناء « الجبهة المطلوبة لدحر الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ... الخ » مرتبط بشروط موضوعية حددها البيان بوضوح وفي مقدمتها :

أ — بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية — الاردنية ... الخ — ب — تحويل الشعارات النظرية الى قضايا عملية وترجمات ملموسة على طريق محاربة أعداء الثورة ورفض أية تسوية سياسية على حساب حق شعب فلسطين في كامل ترابه الوطني ، عندئذ تصبح الطريق مفتوحة فعلا لبناء جبهة وطنية عربية عريضة لدحر الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية .

الملاحظة الرابعة :

ان الفصائل الثورية والتقدمية في المقاومة تتعرض لمحاولات تصفيتها كمقدمة لتصفية المقاومة على مرحلتين وعلى الاقل افراغها من اي مضمون ثوري ، محاولات جارية طيلة الفترة الماضية قبل أيلول ١٩٧٠ ، فاكثر من عاصمة عربية حملت على يسار المقاومة ومحاولة تمزيق وحدة قواها تحت شعارات متعددة « فداء شريف وفداء غير شريف ، فصائل معتدلة وفصائل متطرفة ... » الى اخر هذه الكليشهات التي تتستر بها اكثر من عاصمة عربية لتصفية المقاومة وعلى الاقل ترويضها لتصبح اداة طيعة لهذه السياسة العربية او تلك .

وبعد ايلول شهدت المنطقة ردة ايديولوجية يمينية رجعية على المقاومة بشكل عام وعلى يسارها بشكل خاص . وقد كان المجلس الوطني الفلسطيني الثامن (شباط — اذار ١٩٧١) ميدانا بارزا لاهل الردة داخل المجلس وخارجه في المنطقة .

ان المسالة ليست مرتبطة بزيارة وفد الجبهة للعراق فقد سبقته عدة وفود من اكثر من فصيل ، بل المسالة في الاصل وبالنتيجة هي محاولة ترويض المقاومةعموما بدءا باسكات اي صوت ثوري فيها ليصبح بالامكان تسليم شعبنا بالتسوية السياسية او وقوفه عاجزا أمامها (٨) .

بعد هذه الملاحظات الاولية، نقول ان المذبحة جارية في الاردن ، وعلينا جميعا أن نحشد جميع القوى التي تلتقي مع موقف موحد لدحر هجمات الرجعية في عمان والدفاع عن المقاومة وحقوق شعبنا في ظل تحالفات عريضة تتعامل فيما بينها ضمن قاعدة النقد والنقد الذاتي في كافة القضايا المختلف عليها .

٧ — ٤ — ١٩٧١

---

١ — حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية، اصدار دار الطليعة — بيروت ١٩٦٩ ، من كتب الجبهة الديمقراطية

حركة المقاومة في واقعها الراهن ، اصدار دار الطليعة — بيروت ١٩٦٩ ، من كتابات الجبهة الديمقراطية

— حملة ايلول والمقاومة الفلسطينية « دروس ونتائج » — دار الطليعة — بيروت شباط ١٩٧١ ، من كتابات الجبهة الديمقراطية

٢ — نفس المصادر السابقة .

٣ — المصادر السابقة ،بيانات الجبهة ، جريدة الشرارة .. الخ

٤ — جريدة الشرارة — لسان اللجنة المركزية للجبهة — تاريخ ١ — ٩ — ١٩٧١

٥ — حملة ايلول والمقاومة الفلسطينية — من كتابات ج . ش . د — اصدار دار الطليعة بيروت ص ٢١

٦ — نفس المصدر السابق ص ١٠

٧ — نفس المصدر ص ٦٤

٨ — نفس المصدر .

الأدب للشعب

من ديوان « يعيش أهل بلدي »

■ شعر : أحمد فؤاد نجم

■ تلحين وغناء : الشيخ إمام

بقرة حاحا

ناح النواح والنواحة
على بقرة حاحا النطاحة
والبقرة حلوب
حاحا
تحلب قنطار
حاحا
لكن مسلوب
حاحا
من أهل الدار
حاحا
والدار بصحاب
حاحا
وحداشر باب
حاحا
غير السراديب
حاحا
وجحور الديب
حاحا
وبليبان الدار
حاحا
واقفين زنهار
حاحا
وف يوم معلوم
حاحا
عملوها الروم
حاحا
زرقوا الترباس
حاحا
هربوا الحراس
حاحا
دخلوا الخوجات
حاحا
شفطوا اللبنات
حاحا
والبقرة تنادي
حاحا
وتقول ياولادي
حاحا
وولاد الشوم
حاحا
رايحين ف النوم
حاحا
البقرة انقهرت
حاحا
ف القهر انصهرت
حاحا
وقعت في البير
حاحا
سألوا النواطير
حاحا
طب وقعت ليه
حاحا
وقعت م الخوف
حاحا
والخوف يجي ليه
حاحا
م عدم الشوف
حاحا
وقعت م الجوع ومن الراحة
البقرة السمرة النطاحة
ناحت مواويل النواحة
على حاحا
وعلى بقرة حاحا

* * * *

صبر أيوب

موال
عليل وصف علته قال الحكيم
لهوّه
داء الغرور ف البشر
خلاّ النفوس
لهوّه
طبيب وجاي يسعفه
صابه الغرور
لهوّه
هجر اصول حرفته
والنساوه ورا القوة
كاد العليل ينقتل
قام قال له
ايه لهوّه
يامسأسأ الصبر
فوق السطح مسه بره
الجرح ياعم
جايب دم من جوّه

* * * *

فين آخر الصبر ياشيخ أيوب
ولأمتى الحربيات مغلوب
الجو ضباب
الوقت غروب
الديب ع الباب
الباب موروب

* * * *

الحرب الحرب الحرب
ولاغير الحرب سبيل
والضرب الضرب الضرب
على ناصية كل ذليل
النار والعار لعدو الدار
والموت للخاين
والفدار

* * * *

كان جدي كبير السن وكان
بيقوللي كلام
زي القرآن

* * * *

الحوه عجوز
وقديم
ويفر
لكن مايموتش وله طلاب
والتار قنطار فوق كتف الحر
والصبر في وقت البلوى عذاب
والعزم صديق
في الوقت المر
ولاغير العزم تلاقي صحاب
والأرض براح
وان داسها الذل تضيق بالناس
والخضرة تموت
ويعربد فيها اليوم اجناس
ولا تبقى حياة
ولا يبقى نظام
ولا خطوة تسير بالناس قدام
ولا تعرف بكرة حيجي بايه
ولا تفهم معنى
لأي كلام

* * * *

ونلف نلف
وبرضه نقول
الحرب سجال
داير على طول
والسكة أمل
والنيه عمل
والجهد حياة
والراحة شلل
يازنود الناس الشغالة
ملعونة الراحة في خط النار
النصر عروسة يارجالة
لكنه ممهورة بالأصرار
التار ياولاد فرعون
التار
التار بقى ميت مليون قنطار
وخلاص الشعب الحر اختار
الحرب الحرب الحرب
وليحيا كفاح الشعب

الحرية
اسبوعية سياسية عربية

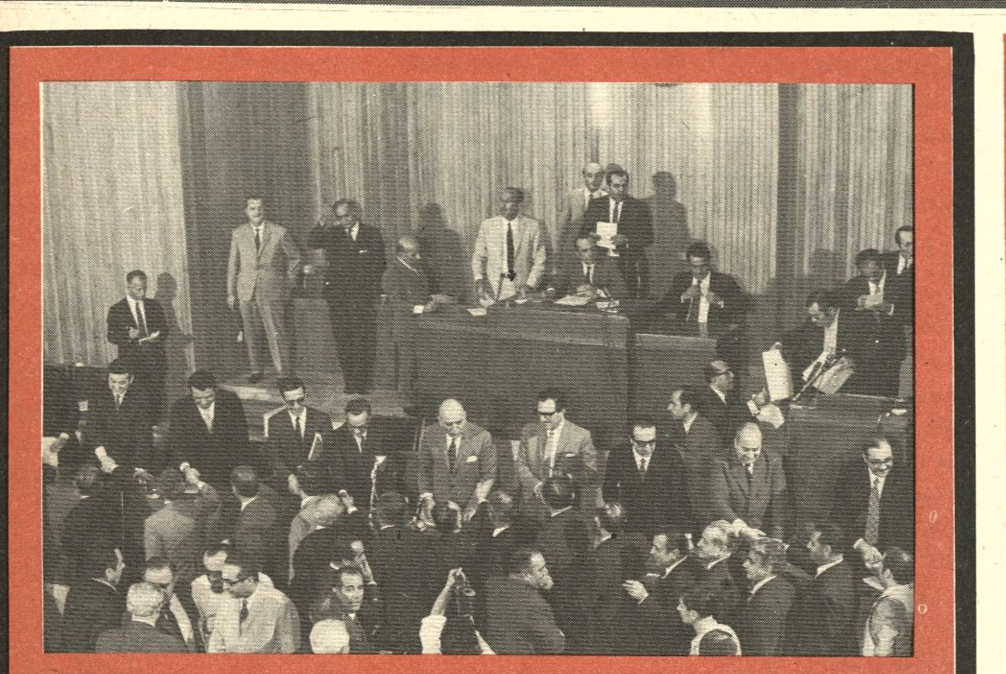
الحلقة الثالثة من موضوعات مجموعة «المانيفستو» حول الخط العالمي :
نضوج المرحلة الشيوعية

بيروت - ١٩-٤-١٩٧١ - العدد : ٥٦٣ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٥٠ ق.ل AL-HOURRIAH - No. 563 - 19 - 4 - 1971 - BEYROUTH

■ السلطات الكويتية تستجيب لطلب قابوس فتعتقل أنصار الجبهة الشعبية لتحرير الخليج

■ العلاقات المصرية - الأيرانية :
سياسة «الضغط» على أميركا بين فلسطين والخليج العربي

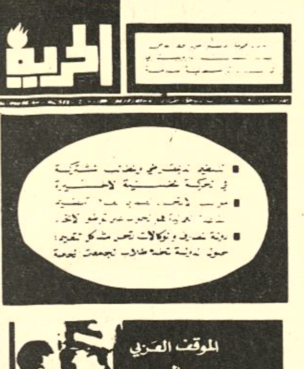
■ مقابلة مع أحد الشيوعيين المقاتلين في كردستان العراق



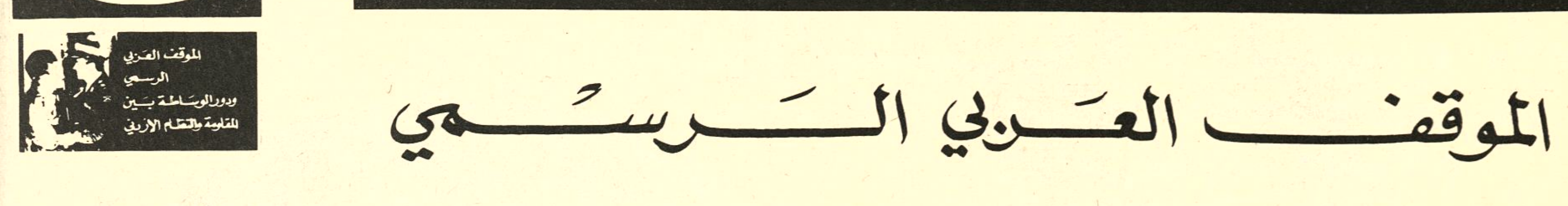
■ حكومة العهد الفرنجي :
كراكوزات المجلس النيابي عارية

■ الاتحاد الوطني والمستخدمين في ظل الاتحاد العام :
أين أصبح نقد القادة الاصلاحيين والأرستقراطية العمالية

■ عكار :
العمال والفلاحون يواجهون التشريد البكوات يستغلون إنذارات الطرد لالغاء مكاسب انتفاضة الفلاحين



كلمة



الموقف العربي الرسمي ودور الوساطة بين المقاومة والنظام الأردني

انتهينا في « كلمة » الاسبوع الماضي بعد تحليل الاختلاف بين الصيغة المصرية للحل السلمي التي تريد الحفاظ على مقاومة فلسطينية عبر التوازن مع النظام الاردني ، وبين الصيغة الاردنية التي تريد تصفية المقاومة نهائيا ، انتهينا الى طرح التساؤلين الاساسيين التاليين :

« هل يستطيع الوضع العربي الرسمي ان يتدخل بأكثر من حملات الاستنكار الدعاوية لوضع حد للمخطط الاردني في تصفية المقاومة ، وما هي مواقع المقاومة من كل ذلك ؟ » ..

وجاءت احداث الاسبوع الماضي نفسها لتعطي جوابا واضحا على السؤالين .. فالموقف العربي الرسمي اخذ بالتراجع المستمر حتى ضمن حدود موقفه المحدد : فمن حملة الاستنكار الشديد وتأييد المقاومة وادانة النظام الاردني الى المطالبة بتنفيذ اتفاقية القاهرة ، وطلب عقد مؤتمر قمة عربية ، الى القول بأن المؤتمر والذي لم ينعقد على أي حال — ليست مهمته ادانة اي طرف من اطراف النزاع !.. واخيرا الى دور الوساطة السورية التي جاءت تتويجا لنهاية الموقف .

وقبل تحليل دور الوساطة السورية لا بد من تحديد اسباب التراجع في الموقف العربي الرسمي ضمن حدود موقفه الذي يهدف الى ابقاء التوازن بين المقاومة والنظام الاردني .. لقد وافقت القاهرة في بداية احداث ايلول على عملية تصفية محدودة للمقاومة على أساس ارجاعها الى « حجمها الطبيعي » وترويضها كي تدخل طرفا في التسوية . ولكن النظام الاردني عندما قام بمهمته وانجزها في أيلول ، غير ميزان القوى العسكري في الداخل لصالحه تماما .. ومن هذا الموقع القوي عسكريا بدأ يخطط لاكمال عملية تصفية المقاومة ، واكمال سيطرته الكاملة وسلطته على الاردن ، وانهاء اخر معالم لسلطة المقاومة المسلحة . وقد تصرفت السلطة الاردنية ، في البداية ، على اساس القبول بمهمة لجنة المتابعة العربية التي كانت تمثل محاولة الوصاية العربية الرسمية للاشراف على التوازن الداخلي بين المقاومة والسلطة الاردنية .. الا ان السلطة الاردنية اخذت زمام المبادرة في تنفيذ اتفاقية القاهرة لصالحها تماما بحيث تاخذ مواقع جديدة على الصعيد العسكري تصفي تدريجيا المواقع المسلحة للمقاومة . وهكذا كانت الاحداث تتوالى منذ أيلول بمبادرة السلطة نفسها مستغلة مواقع التراجع التي وصلت اليها المقاومة والتزامها بنصوص اتفاقية القاهرة ومراهنتها على الموقف العربي الرسمي كحام لها من مخطط التصفية .

واكملت السلطة الاردنية ما حصلت عليه من مواقع عسكرية جديدة بعد ايلول باسلوب المعارك الصغيرة والجزئية من وقت لاخر ، فباتت تتجاهل لجنة المتابعة العربية بالرغم من احتجاجات الاخيرة وتصريحات رئيسها الباهي الادغم : حتى طلب الملك حسين من الادغم في لندن انهاء مهمة اللجنة العربية رافضا الوصاية والتدخل العربي .. وفقد الوضع العربي الرسمي بتجميد اللجنة القدرة على الضغط للاشراف على التوازن في داخل الاردن .. وبالمقابل فان الوضع العربي الرسمي بدأ يفقد وسائل الضغط المباشر على النظام الاردني ، وكانت اهم وسائل الضغط هذه : الوضع السوري الذي وصل موقفه — في السابق — الى حد التدخل العسكري لصالح المقاومة ابان احداث ايلول .. ولكن الوضع السوري انتظم اخيرا ، في الموكب العربي الرسمي ، وانتهى « الشذوذ السوري » الى انفتاح شامل ومصالحة مع الرجعية بمباركة القاهرة وعبر دخول سوريا كدولة رابعة في « الاتحاد الثلاثي » .. وكانت احدى مظاهر المصالحة هذه الانفتاح السوري على الحكم الاردني الذي سارع وارسل ولي عهده لتهنئة الاسد برئاسة الجمهورية .

وهكذا اصبح الوضع السوري الذي كان يشكل ظهر المقاومة وسندها الفعلي ، والذي يشكل الامكانية الرئيسية للضغط على الاردن ، اصبح الوضع السوري غير فعال . وكان من « الطبيعي » بعد ذلك أن ينتهي الموقف السوري الى ان يلعب دور الوساطة بدلا من ان يلعب دور الضاغط المتدخل .. وعندما بدات المقاومة ترد على الهجوم الاخير للسلطة الاردنية بسلسلة هجمات صغيرة على الحدود السورية — الاردنية لضرب مواقع عسكرية اردنية ومخافر في القرى ، طلب الحكم السوري من المقاومة ايقاف هجماتها .. وبعدها ذهب اللواء طلاس قائد الاركان السوري الى الاردن ، وقابل الملك حسين والتل والمجالي ، وانتهت الزيارة الى « نتيجة ايجابية » بتشكيل لجنة سداسية من سوريا والاردن والمقاومة لتنفيذ اتفاقية القاهرة .

ومن الواضح ان زيارة طلاس تؤكد بأن الموقف السوري فقد قدرته على الضغط نتيجة مواقعه الداخلية والعربية الجديدة ، وانه يلعب الان « دور الوسيط » لوساطة يكون الطرف الاقوى فيها السلطة الاردنية .. أي وساطة لصالح النظام الاردني .

وبالاضافة الى ذلك كله ، فان الموقف العربي الرسمي محكوم هو أيضا ، بالتوازن العربي الذي تمثله سياسة مصالحه الرجعية وسياسة مؤتمرات القمة العربية . وهذا التوازن يجعل الملك حسين قادرا على رفض دعوة القاهرة حين لا يريدها ، ويتكل على السعودية وغيرها في مواجهة حملة القاهرة عليه .

وهكذا انتهى الموقف العربي الرسمي في تأييد المقاومة الى حدوده النهائية : موجة استنكار عابرة ، ومحاولة يائسة لابقاء توازن بين المقاومة والنظام الاردني .

★ ★ ★

ما هي مواقع حركة المقاومة من ذلك كله ؟

بعد أحداث أيلول رافق التراجع الداخلي للمقاومة مراهنة خارجية على الموقف العربي الرسمي على أساس التناقض بين الموقفين المصري والاردني . واخذت التحركات السياسية لابي عمار تراهن على هذا التحالف حماية لنفسها من مخطط السلطة الاردنية لتصفيها .. وشكل هذا التحالف ارضية الضغط السياسية للقاهرة لادخال المقاومة كطرف فلسطيني في التسوية عبر مشروع الدولة الفلسطينية . وبالمقابل لم تكن حركة المقاومة تملك على صعيد التناقض الداخلي مع السلطة الاردنية اية خطة محددة لمجابهة المرحلة الجديدة سوى تراجع مستمر يعوض عنه تحالف خارجي مع الانظمة ومراهنة على الموقف العربي الرسمي .

وجاءت الاحداث الأخيرة التي كان هدفها واضحا : تصفية نهائية للمقاومة عبر اقتلاع اخر معاقلها المسلحة سواء على صعيد الفدائيين في قواعدهم في تلال جرش وعجلون ام على صعيد الميليشيا في المخيمات (الهجوم على اربد) .

ووجدت المقاومة نفسها امام خيار وحيد : القتال من أجل الدفاع عن النفس ..

— اعلنت جريدة « فتح » الناطقة بلسان اللجنة المركزية هذه السياسة « الجديدة » على الشكل التالي :

١ — قررت الثورة عقب الهجوم الغادر على اربد وضع حد لسياسة التراجع والبدء بخطوات عملية (هجوم معاكس مستمر) يعيد زمام المبادرة الى يد الثورة — ، وقامت المقاومة بالفعل بسلسلة هجمات على قوات السلطة وعلى مواقع حيوية في الاردن — خط التابلاين — الخطوط الحديدية —

٢ — زمن الاتفاقيات قد انتهى .. ولا يمكن توقيع اية اتفاقية جديدة لان السلطة تستغل كل اتفاقية جديدة لتحقيق المزيد من المكاسب والمواقع .

٣ — الضمان الوحيد للثورة : الجماهير الثورية المسلحة ، فحياة الثورة كلها ومستقبل هذه المنطقة يتوقف على اعادة حالة الشعب المسلح وتصعيدها واعادة الوضع الثوري وتصعيده . وهذا كله لا يمكن أن تحققه او تعيده الاتفاقات التي داستها السلطة العميلة في الاردن .

— جريدة « فتح » العدد ١٩١ — ١٩٥ بتاريخ ٤ ، ٩ — ٤ — ٧١ .

هذا الخط السياسي والنضالي — اذا استمر — يمنح المقاومة فرصة محددة وهي : الاعتماد والمراهنة على خط طويل الامد في مجابهة السلطة الاردنية ، وبالتالي يسلح المقاومه بقاعدة صلبة داخلية تستطيع من خلالها ان تبني نفسها من جديد — من ناحية — ، وتخرجها — من ناحية اخرى — من المراهنة الخارجية على الموقف العربي الرسمي الذي ينصب لها فخ الدولة الفلسطينية ...

ولكن من الواضح أن سلوك المقاومة وخطها السياسي لم يزل اسير مواقفها السابقة وارتباطاتها وتحالفاتها العربية الرسمية ، لذلك سرعان ما انتهى ، هذا الخط بموافقة اطراف من حركة المقاومة على اتفاقية جديدة .

— (يقال ان اللواء طلاس اخذ موافقة — ٤ قياديين من حركة المقاومة ، ذكر منهم أبو اياد احد قادة فتح ، على الاتفاقية الجديدة نتيجة الوساطة السورية ، وحتى كتابة هذه السطور لم تعرف حقيقة ما جرى بالنسبة لقبول المقاومة بالاتفاقية الجديدة) .

★ ★ ★

ومرة اخرى تطرح القضية المحددة التالية على المقاومة :

كيف يمكن الحفاظ على قوى المقاومة وعلى تسليح الجماهير (الميليشيا) خارج مشاريع الدولة الفلسطينية كأحد بنود التسوية السلمية ، وكيف يمكن مجابهة حملات التصفية من قبل السلطة الاردنية كيف يمكن ذلك الا بتحديد خط سياسي واضح عربيا وداخليا يرتكز على قاعدة المجابهة المستمرة للسلطة الاردنية والانتقال من المواقع العلنية الى مواقع البناء الداخلي السري وتنظيم الجماهير والحفاظ على الميلشيا المسلحة ؟؟

« الحرية »